جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

النظم الانتخابية وأثرها على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي

في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)

Election systems and it's Impact on the election behavior of the Kuwaiti voters (2012-2017)

إعداد الطالب

بندر نهار فارع المطيري

الرقم الجامعي

(١٦٢٠٦٠٠٠٢١)

المشرف

الدكتور هاني أخو ارشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

٢٠١٨ م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

النظم الانتخابية وأثرها على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)

إعداد:

بندر نهار فارع المطيري

المشرف:

الدكتور هاني أخو ارشيدة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأسم	التوقيع
الدكتور. هاني أخو ارشيدة، (رئيساً) المشرف	----------
الدكتور عبد الله العرقان ، عضواً	----------
الأستاذ الدكتور محمد المقداد ، عضواً	----------
الأستاذ الدكتور محمد محافظة ، عضواً خارجياً	----------

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ // ٢٠١٨م

الفصل الثاني ٢٠١٧ /٢٠١٨ م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا بندر نهار فارع المطيري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: بندر نهار فارع المطيري التخصص : العلوم السياسية

الكلية: معهد بيت الحكمة القسم: العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"النظم الانتخابية وأثرها على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)"

توقيع الطالب:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهــداء

إلى من عمل لأجلي و تعب في سبيل راحتي ..... إليك يا من علمني أن الحياة جهد وعمل وارادة

إليك يا قدوتي.....

"أبي العزيز"

إلى كل دمعة ترقرقت على خدها ..... إلى كل خفقة خفقها قلبها ...

" أمي العزيزة"

" وأخيراً إلى كل من كن لي المحبة والاحترام"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد اتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور هاني أخو ارشيدة الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا. كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدا لي خدمة أو زودني بمعلومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

التفويض ..... ج
الإهــداء ..... هـ
الشكر والتقدير ..... و
فهرس المحتويات ..... ز
فهرس الجداول ..... ط
فهرس الملاحق ..... ي
الملخص باللغة العربية ..... ك
ABSTRACT ..... ل
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة ١
المقدمة: ١
أولاً: أهمية الدراسة : ٢
ثانياً: أهداف الدراسة : ٣
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٣
رابعاً: فرضيات الدراسة: ٤
خامساً: حدود الدراسة : ٤
سادساً: التعريف بالمصطلحات إجرائياً: ٤
سابعاً: الإطار النظري: ٦
ثامناً: الدراسات السابقة ١١
التعقيب على الدراسات السابقة ١٥
الفصل الثاني : النظم الإنتخابية والسلوك الإنتخابي ١٦
المبحث الأول: تعريف الانتخاب والنظم الإنتخابية ١٦
المطلب الأول: تعريف الانتخاب: ١٦
المطلب الثاني: الدوائر الانتخابية: ١٨
المبحث الثاني: تعريف السلوك الإنتخابي ودوافعه والعوامل المؤثرة عليه. ٢٧
الفصل الثالث : النظم الإنتخابية في الكويت ٣٣
المبحث الأول: نبذة عن المجالس التشريعية في الكويت ٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : طبيعة النظم الإنتخابية في الكويت ٤٣
المبحث الثالث: التعريف بنظام الصوت الواحد في الكويت ٤٦
الفصل الرابع : الجانب الميداني للدراسة ٥٥
المبحث الأول: الدراسة الميدانية..... ٥٥
منهجية الدراسة: ٥٥
مجتمع الدراسة: ٥٦
عينة الدراسة: ٥٦
أدوات الدراسة: ٥٨
المعالجة الإحصائية:..... ٥٩
المبحث الثاني: نتائج الدراسة..... ٦٠
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ٦٣
الفصل الخامس : الخاتمة ٦٦
أولا: النتائج :..... ٦٧
ثانياً: التوصيات..... ٦٩
المصادر المراجع ٧٠
قائمة الملاحق..... ٨٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١)	صافي زيادات الناخبين ٢٠١٧	٧٢
٢)	تغيُّرات نسب الرجال والنساء (٢٠٠٧-٢٠١٧)	٧٣
٣)	مقارنة بين الدوائر الخمسة	٧٤
٤)	صافي زيادات الناخبين ٢٠١٧	٧٥
٥)	أكبر المناطق الإنتخابية	٧٦
٦)	توزيع مجتمع الدراسة حسب والجنس والكلية	٨٠
٧)	توزيع عينة الدراسة من الطلبة حسب الجنس، والسنة الدراسية، ومكان السكن	٨١
٨)	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد الدراسة على مقياس قوانين الانتخاب من وجهة نظرهم	٨٤
٩)	المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد الدراسة على مقياس السلوك الإنتخابي في الكويت	٨٦
١٠)	نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الإنتخابية في الكويت على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي.	٨٨
١١)	نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لقانون الصوت الواحد في الكويت على السلوك الإنتخابي	٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١)	استبانة الدراسة	١١٢
٢)	مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة (٢٠ / ٢٠١٢)	١١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظم الانتخابية وأثرها على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)

إعداد
بندر نهار فارع المطيري
المشرف
الدكتور هاني أخو ارشيدة

الملخص باللغة العربية

حاولت الدراسة الوقوف على مستوى تأثير النظم الانتخابية (قانون الصوت الواحد في الكويت) على السلوك الانتخابي والتصويتي للناخب الكويتي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)، وقياس اتجاهات الرأي العام الكويتي حول النظم الانتخابية وأثرها على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب الدراسة الميدانية، وتم اختيار عينة من طلبة جامعة الكويت مكونة من (٢٥٠) طالبا وطالبة، وكان عدد الاستمارات التي تم جمعها وتحليلها (٢٠٠) استمارة قابلة للتحليل، اعتمدت الدراسة على استبيان موجه للطلبة يتكون هذا الاستبيان من قسمين، الأول يحتوي على الخصائص العامة والثاني فقرات عن النظم الانتخابية والسلوك الانتخابي صمم على غرار مقياس ليكرت الخماسي، ولمعالجة البيانات تم استخدام التحليلات الإحصائية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: بينت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة على مقياس الرضا عن قوانين الإنتخاب في الكويت من وجهة نظر الطلبة، فقد بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (٣.٧١)، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الانتخابية في الكويت على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي، حيث أن للنظم الانتخابية سواء من حيث تلبيته لحاجات ورغبات الناخبين، وقدرته على التعبير عن الارادة الشعبية، وديمقراطيته، وملائمته للمجتمع الكويتي لها تأثير على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي، وبينت الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لقانون الصوت الواحد في الكويت على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في الانتخابات البرلمانية.

وأوصت الدراسة بالتركيز على ايجاد توافق وطني حول قانون الانتخاب في دولة الكويت، بما يتناسب مع الظروف السياسية وتعزيز المشاركة السياسية، ونشر الديمقراطية، وتعزيز ادراك الناخب الكويتي حول أهمية مشاركته في الحياة السياسية في دولة الكويت بما ينعكس على ظهور مجالس نيابية ديمقراطية تعزز النهج الديمقراطي في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Election systems and it's Impact on the election behavior of the Kuwaiti voters (2012-2017)

By

Bandar Nahar Fareed Al - Mutairi

Supervisor

Dr. Hani Akho Archidah

ABSTRACT

The current study attempts to determine the level of influence of the electoral systems on the electoral behavior and voting of the Kuwaiti voter in the period 2012-2017, measuring the attitudes of Kuwaiti public opinion on the electoral systems on the electoral behavior of the Kuwaiti voter in the period 2012-2017. The study was based on a descriptive analytical methodology and a field study. A sample of 250 students was selected. The number of the collected forms was 200. The questionnaire was based on a questionnaire directed at students.

The first contains The general characteristics and the second sections on electoral systems and electoral behavior were designed along the lines of the Likert Quintet. In order to process the data, the following statistical analyzes were used: The statistical averages and the standard deviations of the responses of the individuals were extracted**.**

The results of the study showed that there was a high degree of approval of the electoral laws in Kuwait from the point of view of the students. The average of the total answers on the scale (3.71), and the existence of a statistically significant effect of electoral systems in Kuwait on electoral behavior of voters The electoral system in terms of meeting the needs and desires of the electorate, its ability to express popular will, its democracy and its suitability to the Kuwaiti society have an impact on the electoral behavior of the Kuwaiti voter in parliamentary elections**.**

The study recommends focusing on finding a national consensus on the election law in Kuwait, in line with the political circumstances, enhancing political participation, spreading democracy and enhancing the Kuwaiti voter's awareness of the importance of his participation in political life in Stat of Kuwait**.**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

تقوم الديمقراطية على مجموعة من المبادئ والأساسيات وومنها؛ المشاركة السياسية، حيث أن نمو وتطور الديمقراطية يعتمد بشكل كبير على إتاحة الفرص للشعب للمشاركة السياسية في مجتمعه، وجعل تلك المشاركة حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. وتؤثر على عملية المشاركة السياسية مجموعة من العوامل والمتغيرات ومن أهمها قوانين الانتخاب، والتي تشكل إطاراً ينظم العملية الإنتخابية، فمن خلال الانتخاب يستطيع المواطنون أن يشاركوا في الحياة السياسية بغية توجيه السياسات العامة حسب إرادتهم. وعليه يعتبر الانتخاب الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي بما يتفق والنظم المعاصرة، وقد أضحت المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتخاب قاسماً مشتركاً بين جميع الدول الديمقراطية وتلك التي تخطو على طريق الديمقراطية. فعن طريق الانتخاب تتحقق قاعدة "النظام يغير النظام" والتي تعد تكريساً للديمقراطية في أوج صورها شريطة أن تحاط بسياج من الضمانات الحقيقية التي تكفل تحقيق التطابق والإنسجام بين القرارات السياسية والإرادات الشعبية.

يقضي الدستور الكويتي بإجراء انتخابات برلمانية عامة مرة كل أربع سنوات، وتنص في الوقت ذاته على ضرورة إجراء مثل هذه الانتخابات خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ حل مجلس الأمة أو إنقضاء الفصل التشريعي، ولا يتجاوز وفقاً للمادة ٨٣ من الدستور تمديد الفصل التشريعي، بمعنى تأجيل الانتخابات بعد انقضاء عمر مجلس الأمة، إلا للضرورة في حالة الحرب، ويكون ذلك بقانون خاص، ولكن على أرض الواقع، فقد شهدت الكويت أنقلابين على الدستور في العامين ١٩٧٦ و١٩٨٦ جرى خلالهما حل مجلس الأمة على خلاف ما قرره الدستور، ولم تُجرى انتخابات جديدة إلا بعد مضي فترة غير قصيرة . ويضمن قانون الانتخاب في الكويت الحقوق الإنتخابية للمواطنين دون تمييز على أساس جنسي، أو عرقي، أو لغوي، أو ديني، أو مذهبي، أو جهوي، أو قبلي، أو عشائري، ولكن القانون يتضمن تمييزاً ضد المواطنين، الذين أكتسبوا الجنسية الكويتية بالتجنس، ما لم تمض على تجنسهم عشرون سنة.

وهكذا يقر دستور الكويت في المادة (٨٠) منه أن ينتخب أعضاء مجلس الأمة "بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وفقاً للأحكام، التي بينها قانون الانتخاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويحدد القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له، في المادة الأولى منه أنه " لكل كويتي بلغ من العمر إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المجنس الذي لم تمض على تجنيسه عشرون سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة (٦) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط للمرأة في الترشيح والانتخاب والالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية"، ويحرم القانون في مادته الثانية المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من الانتخاب إلى أن يرد إليه اعتباره، كما يوقف القانون في مادته الثالثة استعمال حق الانتخاب لرجال القوات المسلحة والشرطة. وقد صدر في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢ مرسوماً بقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الإنتخابية لعضوية مجلس الأمة، وتنص المادة الأولى من هذا المرسوم على التالي "يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه بالنص التالي (تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد".

من هنا حاولت الدراسة الحالية الوقوف على مستوى تأثير النظم الإنتخابية (قانون الصوت الواحد في الكويت) على السلوك الإنتخابي والتصويتي للناخب الكويتي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧).

أولاً: أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية):

- الأهمية العلمية: ومن الممكن أن تكون هذه الدراسة بداية لدراسات لاحقة تغطي جانباً أو بعض الجوانب التي لم تتناولها الدراسة الحالية في ظل ندرة الدراسات والأبحاث العلمية حول موضوع قانون الانتخاب، حيث تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات الحديثة التي تتناول قوانين الانتخاب وتأثيرها على سلوك الناخب، والتي يمكن أن تعود بها هذه الدراسة على المجتمع الكويتي وعلى الباحثين في مجال التنمية السياسية والاجتماعية.
- الأهمية العملية: يأتي اختيار موضوع نظم الانتخاب عنواناً لهذه الرسالة في وقت تتسارع فيه الأحداث بشكل يتطلب التوصل إلى أفضل صيغة للتمثيل الشعبي في الكويت، إذ لا يمكن التحدث عن أي تطبيقات ديمقراطية سواء من جهة سن القوانين أو من جهة احترام حقوق الإنسان وصيانتها في الكويت، بدون نظام انتخاب عصري يقوم على مبادئ المساواة بين أفراد الشعب في ممارسة حقهم في انتخاب من يمثلهم في مجلس الأمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولتها تحليل لقوانين الانتخاب التي صدرت في الكويت بهدف تحليلها من حيث أسباب صدورها وانعكاسها على مسيرتها الديمقراطية والحياة السياسية في الكويت فقوانين الانتخاب تمثل الإطار العام الذي ينظم عملية المشاركة السياسية في الكويت. حيث أن هناك ندرة في الدراسات المحلية حول قوانين الانتخاب وتطورها وتأثيراتها على سلوك الناخب الكويتي، مما أثار ذلك حفيظة الباحث حول تناول هذا الموضوع الذي أكتسب أهمية كبيرة منذ أنطلاقة الثورات العربية باعتباره يمثل القاعدة الأساسية لعملية المشاركة السياسية.

ثانياً: أهداف الدراسة :

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بالنظم الإنتخابية والسلوك الإنتخابي.
- بيان طبيعة ومراحل تطور النظام الإنتخابي في الكويت.
- تقديم لمحة عن مستوى المشاركة السياسية في عملية الانتخاب في الكويت.
- قياس اتجاهات الرأي العام الكويتي حول النظم الإنتخابية على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧).

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في أن الكويت يعتبر من أوائل الدول العربية التي أخذت الديمقراطية نهجاً سياسياً، ويظهر ذلك من خلال الممارسات الإنتخابية للناخب الكويتي على المستوى السياسي والاجتماعي، إلا أنها واجهت مشاكل في عملية تقسيم الدوائر الإنتخابية ومدى قناعة المواطن بالمشاركة والنتائج التي ظهرت بسبب تشريع قوانين جديدة لا تلبي طموحات الشعب الكويتي وتحديداً خلال السنوات ٢٠١٢-٢٠١٧، وعلى ضوء ذلك تأسست مشكلة الدراسة بالكشف عن العلاقة التأثيرية لقوانين الانتخاب في الكويت على السلوك التصويتي للناخب الكويتي.

وتكمن عناصر مشكلة الدارسة في الإجابة على التساؤل الآتي: ما مستوى تأثير قانون الصوت الواحد على السلوك التصويتي للناخب الكويتي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- هل ساهم قانون الانتخاب في الكويت في عام ٢٠١٢ في تغيير نمط السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي؟
- ما مدى مساهمة قانون الانتخاب في الكويت في عام ٢٠١٢ في مقاطعة الناخب الكويتي للانتخابات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية :

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقانون الصوت الواحد في الكويت على السلوك الإنتخابي.

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الإنتخابية في الكويت على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي.

خامساً: حدود الدراسة :

الحدود المكانية: دولة الكويت.

الحدود الزمانية : تقتصر الدراسة على الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)، وهي الفترة التي شهدت فيها الكويت صدور نظام الصوت الواحد وبدأ تطبيقه في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣.

سادساً: التعريف بالمصطلحات إجرائياً:

الانتخابات: تعرف الانتخابات على أنها العملية الرسمية لإختيار شخص لتولي منصب رسمي، أو قبول أو رفض إقتراح سياسي بواسطة التصويت (باعباد، ٢٠٠٣ : ٤٦).

النظم الإنتخابية: يقصد بنظم الانتخاب، الطرق التي يتم بها إختيار الناخبين لنوابهم ليقوموا بتمثيلهم في المجالس النيابية المختلفة. وتختلف نظم الانتخاب بإختلاف الوسائل الفنية التي تتبعها الدولة في إعداد نتائج الانتخاب وتحديد المرشحين الفائزين، وتنقسم هذه النظم إلى الأنواع التالية (مياي، ١٩٨٠ : ٢٢٥):

-الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر.

-الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.

-الانتخابات بالأغلبية، والانتخاب طبقاً لنظام التمثيل النسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظم الإنتخابية تعرف أجرائياً: تعمل النظم الانتخابية في مفهومها الأساسي على ترجمة الأصوات التي يتم الأداء بها في الانتخابات / عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين فيها.

مفهوم السلوك: يعرف السلوك على أنه "جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ توتراته، التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهد له، فهو تجريب عقلي، يلعب فيه تأجيل الإستجابة وتوقع السلوك المادي دوراً مهماً من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى" (مصباح، ٢٠٠٥ :٩٤).

والسلوك هو الطريقة الإعتيادية للعيش أو للعمل، وفي علم النفس السلوك هو مجموع ردود الفعل الملاحظة موضوعياً لشخص ما، سواء في ظروف حياته العادية أو في مواجهة ظروف إستثنائية (سعيفان، ٢٠٠٤ :٢٠٩).

مفهوم السلوك السياسي:

يعتبر مفهوم السلوك السياسي من أهم مداخل علم السياسة الجديدة (القصبي، ٢٠٠٤ :٣١-٣٢)، فقد بدأ بإحياء الاهتمام السيكولوجي في الدراسات السياسية، حيث يدرس مساهمة الناس السياسية والاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة (عبد الكافي، ٢٠٠٤ :١٠٧).

مفهوم السلوك الإنتخابي:

تنبع أهمية دراسة السلوك الإنتخابي والأدوار السياسية الفاعلة فيه، من كونه سلوكاً جماعياً إحصائياً، يتيح للمرء من خلال تحليله معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى إنتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة (الكواري، ٢٠٠٠ :١٧٩-١٨٠)، ولذلك تمت بحوث السلوك الإنتخابي باستخدام دراسات الرأي العام، جنباً إلى جنب مع تحليل عملية الانتخابات، من أجل فهم الأسس التي بنى عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم (عوض، ١٩٩٩ :١٩٤-١٩٥).

فأصبح هناك علماً يسمى بـ: علم السلوك الإنتخابي" وهو علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت، والسلوك الإنتخابي، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعاً متخصصاً في علم الاجتماع، خاصة في ظل إنتشار أستطلاعات الرأي المنتظمة (الدورية) حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة التي تجرى في أعقاب الانتخابات، وسهولة الإطلاع على إحصاءات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء النماذج (بن عسكر، ٢٠٠٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلوك الإنتخابي :

ويقصد به كيف ولماذا يصوت الفرد لمرشح أو لحزب أو لنقابة أو لتنظيم معين. والتصويت تعبير عن رأي المواطن من خلال مشاركته في انتخابات ممثلية أو في استفتاء عام حول إحدى القضايا، فهو من هذا المنطلق حق من الحقوق السياسية للمواطن، وهو وظيفة يباشرها من واقع تمتعه بالشروط اللازمة للمواطنة.

التصويت:

إن التصويت آلية يستخدمها المواطنون في كثير من البلدان لاختيار قاداتهم، ولاتخاذ القرارات في القضايا الخاصة، فهو وسيلة مهمة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، كما يعد التصويت بأنه قيام الفرد (المواطن) باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين، أو توجد في بعض مناصب اتخاذ القرارات وله عدة أنواع: كالتصويت الاختياري والإجباري، والتصويت الأبيض، التصويت الباطل والتصويت بالمراسلة أو بالوكالة (سعيفان، ٢٠٠٤ :٩٣).

المرشحون: وهم الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة بموجب الدستور والقوانين الإنتخابية لتمثيل أفراد الشعب ، ويقصد بهم في هذه الدراسة المر شحين الكويتيين للانتخابات البرلمانية.

الناخبون: وهم الأشخاص الذين يملكونحق أختيار المرشحين في حال توافرات فيهم شروط معينة منصوص عليها في الدستور والقوانين الإنتخابية، ويقصد بهم الناخبون الذين صوتوا في الانتخابات البرلمانية.

سابعاً: الإطار النظري:

لقد تناول العديد من كتّاب وفقهاء علم السياسة أشكال المشاركة السياسية بالبحث والتحليل، وعلى الرغم من اتفاقهم على أشكال محددة، إلا أنهم اختلفوا حول أشكال أخرى يستطيع المواطن من خلالها المشاركة، وبسبب اختلاف الأنشطة السياسية فيما تتطلبه من المواطن فبعض هذه الأنشطة تتطلب مستوى عالي من الحنكة، والمعرفة السياسية والبعض الآخر من المعتاد الذي لا يتطلب حنكة ومعرفة، وتختلف أيضاً أشكال المشاركة في أهدافها فبعضها ما يمكن الشعب من امتلاك سلطة سياسية تزيد من قدرته على اختيار القادة السياسيين، فيقول كلمته في اختيار ممثليه عن طريق الانتخابات، والبعض الآخر يمكن المواطن من التأثير على القرارات السياسية، أو إطلاع الجمهور والنخبة على بعض القضايا السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تقسيم أشكال المشاركة السياسية إلى نموذجين تقليدي وغير تقليدي، على اعتبار أن النموذج الأول للمشاركة السياسية يأخذ بأشكال المشاركة الشرعية القانونية للمواطنين، وكمن أبرز رواده (Verb& Nie) بينما يأخذ النموذج الثاني بأشكال المشاركة دون تميز سواء أكانت قانونية شرعية أو غير شرعية ومن أبرز رواد هذا النموذج المفكر الغربي هنتجتون (Huntington, S) (النقرش، ١٩٩٢ : ٢١).

أ- النموذج التقليدي للمشاركة السياسية:

أن أبرز رواد هذا النموذج هم فيربا وناي (Verb and Nie) والذين حددوا أربعة أشكال للمشاركة السياسية تنم عن مفهومهم للمشاركة السياسية وهي (الشرعة، ٢٠٠٨ :٣٠):

- التصويت: أشار فيربا إلى أن هذا النشاط يعتبر من أكثر الأنشطة التي يمارسها المواطن، حيث يمكنهم من خلاله التأثير على القادة والضغط عليهم لكي تواءم سياساتهم مع رغبات الأفراد حتى يتمكنوا من الحصول على احتوائهم.

- المشاركة في الحملات الانتخابية: ينظر إليه باعتباره شكلاً ذا دلالة للفعل السياسي، حيث يتمكن المواطن من خلاله زيادة التأثير على نتيجة الانتخابات، ومن خلال الحملات الانتخابية يمارس تأثيراً على القادة.

- اتصالات المبادأة التي يقوم بها المواطن: هذا النوع يجعل الفرد في مواجهة مع الحكومة، حيث يقرر هذا الفرد التوقيت والهدف وموضوع فعل المشاركة. فالفرد المشارك يتخذ المبادأة بالاتصال مع الحكومة أو المسؤولين بمعنى أن المشارك يقوم بعملية اختيار لجدول الأعمال الخاص بفعل المشاركة، فهو يقرر ما الذي يتصل من أجله والفرد صاحب المبادأة سوف يكون على اتصال، أما لمسائل اجتماعية عامة أو أنه يبادر بالاتصال بسبب مشكلات خاصة تؤثر فيه أو في فئة قليلة من الناس.

- النشاط التعاوني: ويتضمن النشاط الجماعي أو التنظيمي الذي يقوم به المواطنون في التعامل مع المسائل الاجتماعية والسياسية وفي هذا النمط من النشاط لا يقوم الفرد بالفعل لوحده أي لا ينطوي على مبادأة فردية، بل يقوم به من خلال الآخرين بالتأثير على أفعال الحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- النموذج غير التقليدي للمشاركة السياسية:

يرى (هنتنجون) أن هذا النموذج يحتوي على خمسة أشكال للمشاركة السياسية وهي أيضاً تنم عن رؤيته ومفهومه للمشاركة السياسية والذي يجعل كل سلوك سياسي يمارسه المواطنين مشاركة سواء كان قانوني أو غير قانوني، وهذه الأشكال الخمسة كما يوضحها (هنتجتون) كما يلي (برو، ١٩٩٨ :٣٠٩):

١. النشاط الانتخابي: ويشمل التصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية والدعوة إليها وتأييد ومناصرة مرشح معين.

٢. الضغط والتأثير: ويشمل الجهود الفردية أو الجماعية للاتصال بالمسؤولين الحكوميين، والقادة السياسية بهدف التأثير على قراراتهم في قضايا معينة من خلال عملية التأييد أو المعارضة لقانون أو قرار.

٣. النشاط التنظيمي: ويشمل مشاركة الفرد باعتباره عضواً أو مسؤولاً في تنظيم هدفه الأساسي التأثير على عملية صنع القرار الحكومي.

٤. الاتصال: وهو عمل فردي يتجه إلى المسؤولين الحكوميين وفي الغالب يسعى لتحقيق مصلحة فردية خاصة أو مصلحة عدد قليل من الناس.

٥. العنف: ويعتبر أيضاً من أشكال المشاركة السياسية، حيث يؤثر على عملية صنع القرار الحكومي من خلال إلحاق الأذى بالأفراد والممتلكات.

وفي هذا الشكل من أشكال المشاركة السياسية يحاول هنتجتون جعل العنف والاحتجاج شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، وهذا نابع من مفهومه للمشاركة السياسية، ويتفق (فيليب برو) مع (هنتجتون) في ذلك حيث يشير إلى أن المظاهرات والثورات والعنف السياسي هي أشكال أخرى للمشاركة السياسية، إذ أنه ينظر إلى المظاهرات على أنها :"أسلوب لتعبير الشرعي عن التوقعات الجماعية المكونة لشكل من أشكال المشاركة السياسية المعترف بها، كذلك يشير إلى أن العنف السياسي على أنه وسيلة للولوج إلى الوجود السياسي، العنف يأخذ عدة أشكال مثل العصيان المسلح ضد الدولة، التفجيرات، احتلال الأبنية، احتجاز الرهائن وغيرها من الأشكال التي يستجيب من خلالها صانع القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى العموم، فإن علماء السياسية يميلون إلى الأخذ بالأشكال التقليدية للمشاركة السياسية، فالتفجيرات واحتلال الأبنية واحتجاز الرهائن هي أعمال إرهابية وليست مشاركة سياسية، كذلك المظاهرات التي تخرج عن السيطرة لتقوم بأعمال تخريبية ضد الممتلكات العامة والخاصة، وبهذا تخرج المظاهرة عن مفهوم المشاركة السياسية إلى مفهوم (الشغب) فإثارة الشغب أمر يحاسب عليه القانون، لذلك فإن استجابة صانع القرار للعنف هو أمر ضعيف فالعنف لا يولد إلا العنف (العنف المضاد).

إن معظم الكتابات تؤكد أن السلوك الانتخابي يتضمن عدد من الاتجاهات في تفسيره، والتي من أهمها (بن عسكر،٢٠٠٧ :٤٥):

- الاتجاهات البنائية أو السوسيولوجية التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، والتي تضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي، وتحاول أن تكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت، كالطبقة الاجتماعية، واللغة القومية، والدين، والفروق الريفية والحضرية والقبلية.
- الاتجاهات الايكولوجية والتي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية كالدائرة الإنتخابية.
- اتجاهات منتمية إلى علم النفس الاجتماعي، والتي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول أو الاتجاهات النفسية للناخب، مثل الانتماء الحزبي واتجاهاته من المرشحين، وما إلى ذلك.
- اتجاهات الإختيار النفعي، والتي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة، والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي وهي الحسابات التي تحبذ درجة الميل إلى اختيارات انتخابية معينة من واقع القضايا المطروحة، والسياسات التي تؤمن بها الأحزاب السياسية المختلفة أو المرشحون المختلفون.

لا تعد المشاركة السياسية سلوكاً فردياً فقط، فهي تصب في النهاية في الحياة العامة للمجتمع التي تتكون من مجموع نشاطات الأفراد في المجتمع لأن الأفراد في الجماعات هم الذين يقومون بالمشاركة السياسية، كما أن المشاركة السياسية مرتبطة بقناعة الفرد وإيمانه إذ تنعكس المشاركة السياسية من خلال سلوكيات معينة تمارس في المجتمع كالاشتراك في الجمعيات والانضمام للأحزاب وغيرها من مظاهر المشاركة السياسية (ربيع ومقلد، ١٩٩٤: ٤٩٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليس من الضروري أن يكون الفرد منظماً سياسياً، أو واعياً فكرياً وأيديولوجياً، أو ملما بكل قضايا بلده والعالم كي يصبح في مقدوره أن يؤثر على العملية السياسية أو يشارك في صنع القرار السياسي. فالواقع أن سلوك الفرد يؤثر دائماً، بشكل أو بآخر، على مسار العملية السياسية أو على شكل الحياة للسياسة عموماً، بصرف النظر عما إذا كان هذا السلوك سلبياً أو إيجابياً. لكن النتائج المترتبة على السلوك السياسي للمواطنين هي التي تختلف فقد يصبُّ هذا السلوك في اتجاه رئيسي واحد، وقد يتفرع إلى مسالك ودروب كثيرة ومتباينة المسارات.

وتتاح أمام المواطنين فرص للتأثير، بأشكال وطرق مختلفة، على العملية السياسية سواء بالمشاركة الإيجابية أو بالامتناع عن هذه المشاركة واتخاذ موقف سلبي. فقد يذهب المواطن للإدلاء بصوته في الانتخابات أو لتسجيل رأيه في الاستفتاءات وقد يمتنع عن ذلك. وقد ينخرط المواطن في حزب سياسي أو في نقابة أو في جمعية أو في رابطة للدفاع عن مصالح أو قيم مادية أو معنوية معينة، وقد لا يفعل ذلك. وقد يعبر المواطن عما يؤمن به أو عن موقفه المؤيد أو المعارض للسياسات الحكومية، بالكتابة في الصحف والظهور في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، أو بالتظاهر والإضراب، وقد يلوذ بالصمت أو بالهرب ، فالمشاركة الإيجابية من جانب المواطنين بالذهاب إلى صناديق الانتخاب، لاختيار ممثليهم في النقابة أو في البرلمان أو حتى في النادي الاجتماعي، يساعد على فرز نخبة سياسة تعبر عن الشعب وتتحدث باسمه وتسهم من ثم في إدارة شؤونه في كافة المجالات وعلى كافة المستويات. وامتناع المواطنين، أو أغلبيتهم، عن ممارسة حقهم الانتخابي قد يكون رسالة مقصودة تحمل معنى الاحتجاج على سياسة ما، أو تعبيراً عن عدم الاقتناع بجدوى الذهاب إلى صناديق الانتخاب كوسيلة لتغيير السياسات القائمة، أو حتى عن عدم اكتراث بالقضية التي تدور حولها، الانتخابات أو يستفتى رأي الشعب بصددها (نافعة، ٢٠٠٦: ١٩-٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: الدراسات السابقة

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

١. دراسة (وطفة، ٢٠١٢)، بعنوان: تنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتيين وضرورة تركيزهم على البرامج الإنتخابية والسياسات الوطنية والسمات الأخلاقية والقيمية للمرشحين لمجلس الأمة بدلاً من العوامل الشخصية الأخرى، هدفت الدراسة إلى تنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتيين وذلك بإنشاء مؤسسة علمية بحثية للتنمية السياسية في الكويت تكون مهمتها المساهمة في إرساء الممارسات الإنتخابية الصحيحة وتعزيز ثقافة المواطنة وتأصيل قيم الإنتماء الوطني عبر برامج تربوية وإعلامية وسياسية، والعمل على تطوير مشاريع التنمية السياسية التي تنمي الثقافة السياسية الديمقراطية لدى الطلبة والناشئة والتركيز في المؤسسات التعليمية على أهمية المواطنة والتربية على التسامح ونبذ الطائفية والعشائرية، ودعت هذه الدراسة إلى التركيز على توعية المواطنين بأهمية العوامل الديمقراطية كالبرامج السياسية الإنتخابية والعوامل الفردية للمرشحين مثل النزاهة والكفاءة وإنشاء مركز بحوث لإستطلاعات الرأي العام يتخصص في الشأن السياسي ويعنى بقضايا العمليات الإنتخابية ويساعد على التأثير في مكوناتها الأساسية .وأشارت إلى أهمية إجراء دراسات سياسية وسوسيولوجية معمقة حول الوعي الإنتخابي لتوجيه السياسات الوطنية في هذا المجال وإرشاد خطواتها في ترسيخ نظام انتخابي وطني وديمقراطي ورصد تأثير الأنماط السلوكية والعقلية في ثقافة الانتخابات والاتجاهات الإنتخابية لدى المواطنين.

٢. دراسة (وطفة،٢٠١٠)، بعنوان: محددات السلوك الإنتخابي النيابي وديناميات في الكويت (قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت)، هدفت هذه الدراسة لتقصي أثر مجموعة من العوامل والمتغيرات المجتمعية في سلوك الناخبين في دولة الكويت من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت، وقد أجريت الدراسة على عينة بلغت ٥٩٦ طالباً وطالبة من مختلف الكليات في جامعة الكويت، وقد سحبت هذه العينة بطريقة طبقية عمدية، بحيث روعي فيها أن تشمل نسباً متكافئة من الذكور والإناث ومن طلاب الكليات العلمية والكليات النظرية. وأعتمدت الدراسة استبانة محكمة تضمنت مجموعة من الأسئلة حول محددات السلوك الإنتخابي للكويتيين من وجهة نظر الطلاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى ضعف تأثير العوامل الديمقراطية التي تتمثل في القيم الوطنية والبرامج الإنتخابية السياسية للمرشحين، وقد بينت الدراسة أيضاً أهمية متغير النزاهة الأخلاقية ودورها المؤثر في سلوك الناخبين. وأوصت الدراسة بإضعاف تأثير العوامل التقليدية القبلية والطائفية لصالح العوامل الديمقراطية والموضوعية، التي تتمثل في البرامج الإنتخابية، والسياسات الوطنية، والسمات الأخلاقية والقيمية للمرشحين، كما أوصت الدراسة بتأسيس مركز للبحوث في مجال التنمية السياسية، وذلك من أجل رفع السوية العلمية والثقافية للمجتمع في مجال التنمية السياسية، وذلك من أجل رفع السوية العلمية والثقافية للمجتمع في مجال الحياة السياسية كما في مجال الانتخابات العامة والنيابية في دولة الكويت.

٣. دراسة(عبدو،٢٠٠٦)، بعنوان: إستطلاع للرأي العام في الكويت، هدفت هذه الدراسة لإستفتاء أراء الكويتيين لتعديلات القانون الإنتخابي، وبيّن الاستطلاع أن ٨١.٢% من الناخبين يطالبون بتغيير قانون الانتخاب عام ٢٠٠٦، مقابل ١٨.٨% عبّروا عن تمسكهم بالقانون، فيما دعا ٣٥.٦% من المستطلعين إلى اعتماد الدائرة الواحدة، وفضّل ٣٥.٤% اعتماد الدوائر الخمس، وطالبت نسبة قليلة باعتماد الدوائر العشر كبديل عن القانون الحالي وبلغت نسبة المطالبين بإعتماد الدوائر العشر ٦٦.٩% (النسبة العامة ١٠.٢%) في الدوائر ١٤ إلى ٢٥، مقابل ٣٣.١% في الدوائر ١ إلى ١٣، فيما بلغت نسبة المطالبين بإعتماد الدوائر الخمس في الدوائر ١٤ إلى ٢٥ ٣.٤٣%، مقابل ٥٦.٧% في الدوائر ١ إلى ١٣ (من أصل النسبة العامة ٣٥.٤%). وبيّن الاستطلاع أيضاً أن نحو ٦٥% (من النسبة العامة ٢٧.٤%) من المستطلعين في الدوائر ١٤ إلى ٢٥، اعتبروا أن العيب الأساسي يكمن في عدم المساواة بين الدوائر الإنتخابية من حيث عدد الناخبين، مقابل نحو ٣٥% من المستطلعين في الدوائر ١ إلى ١٣، بينما أعتبر ما نسبته نحو ٦٧% (من النسبة العامة ٣٣%)، أن القانون الحالي يكرس الحس القبلي والعائلي، بينما لم يرى ذلك من الناخبين في الدوائر ١٤ إلى ٢٥ سوى نحو ٣٣%، وتكشف هذه الإجابات عن تباين واضح بين خيارات الناخبين الكويتيين، وذلك بحسب دوائر قيدهم الإنتخابي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. دراسة (كرم، والعلي، ٢٠٠٥)، بعنوان: "الخريطة الإنتخابية بدولة الكويت وأثره في السلوك الإنتخابي"، يهدف هذا البحث إلى دراسة خريطة الدوائر الإنتخابية بدولة الكويت وتحليلها؛ وذلك لأن طريقة رسم الدوائر الإنتخابية لها أثر كبير في التحكم بنتيجة الانتخابات أولاً، وفي السلوك الإنتخابي العام للناخبين، ثانياً إن الدوائر الإنتخابية في دولة الكويت رسمت ست مرات منذ عام ١٩٦١- ١٩٩٦ وبعض تلك التعديلات كانت طفيفة ولم تكن مؤثرة أما التغيير الذي حصل وفقاً للقانون رقم ٩٩ لعام ١٩٨٠، الذي غير الدوائر من ١٠ إلى ٢٥ دائرة، فقد كان له أثر كبير في الساحة الإنتخابية، لقد أفرز ذلك التغيير أنماطاً انتخابية سلبية، مثل بروز النمط القبلي أو الطائفي، بالإضافة إلى تشجيع عملية شراء الأصوات ويرجع سبب ذلك إلى تصغير حجم الدوائر مما يجعل المرشح بحاجة إلى أعداد قليلة من الناخبين للنجاح في الانتخابات وبسبب السلبيات التي رافقت الانتخابات فقد تقدم أعضاء مجلس الأمة بعدة اقتراحات لإعادة رسم الدوائر الإنتخابية بغرض القضاء على تلك السلبيات، وتمثلت الاقتراحات بتقليص عدد الدوائر إلى دائرة واحدة أو خمس دوائر أو عشر دوائر. وقد حللت هذه الدراسة جميع المقترحات المقدمة من أعضاء مجلس الأمة واللجنة الخماسية ومقترح لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بمجلس الأمة ومقترحي الحكومة. وأبرزت الدراسة إيجابيات كل مقترح وسلبياتها وفي الختام أقترح الباحثان تقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية مبنية على أسس جغرافية بحتة ومراعية عدالة توزيع الناخبين على الدوائر الإنتخابية وضمان تمثيل جميع الأطياف السياسية في مجلس الأمة.

٥. دراسة قويسي(٢٠٠٣)، بعنوان: العملية الإنتخابية إطار تحليلي لفعالية الرأي العام المحلي المصري، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يعالج العملية الإنتخابية البرلمانية، خاصة من زاوية تعبيرها عن الرأي العام والقوى الاجتماعية والسياسية التي تمثله على المستوى المحلي، وكذلك من واقع الأطر والتكوينات التي يتحرك من خلالها، وأيضا العوامل والمحددات التي تؤثر عليه وتحدد مقدار إسهاماته في العملية الإنتخابية بوصفها تجسد في نتائجها التعبيرات السياسية عن ظاهرة الرأي العام، ولو على المستوى المحلي، عبر دراسة حالة للانتخابات المحلية ١٩٩٧، لإحدى الوحدات المحلية "هورين" التابعة لمحافظة المنوفية، أستخدم الباحث استبيان تم توزيعه على عينة عشوائية بلغت ١٠٠ فرد ممن لهم حق التصويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ركزت الدراسة على: المناخ العام للعملية الإنتخابية المحلية: من خلال: ارتفاع نسبة الفائزين بالتزكية، ودلالة الانخفاض في عدد المرشحين للانتخابات المحلية. والسياق المجتمعي للوحدة المحلية للقرية: وأشتمل على: الموضع الجغرافي، التقسيم الإداري التركيبة الديمغرافية، التكوين الاقتصادي والاجتماعي. وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج منها: ضعف مشاركة الناخبين المحليين وعدم إقبالهم على عملية التصويت. واختفاء التنافس السياسي والحزبي في الانتخابات المحلية لهذه القرية. وارتفاع الوزن النسبي للاعتبارات العائلية والقروية. وارتفاع الوعي الشعبي المحلي بأهمية المجلس المحلي. وارتفاع الوعي بالمشكلات والقضايا المحلية. والصورة السلبية للمرشحين في إدراك الناخبين. والصورة السلبية لنزاهة العملية الإنتخابية.

٦. دراسة رأس العين (٢٠٠٣) بعنوان: السلوك الإنتخابي والإتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في ولاية الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩، أستهدفت الدراسة توضيح وتحليل عملية التأثير التي تمارسها وسائل الإعلام والاتصال على السلوك الإنتخابي، حيث حاولت الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي العوامل التي حددت سلوك الناخبين خلال رئاسيات ١٩٩٩؟ وما هي المكانة التي احتلها الاتصال من جملة تلك العوامل؟ وهنا يتضح أن الباحثة ركزت على الإتصال كمتغير فاعل ومحدد للسلوك الإنتخابي ويظهر ذلك من خلال متغيرات دراستها وهي: وسائل الإعلام، الاتصال الشخصي، الإنتماء الجهوي، الإنتماء السياسي، الخصائص الديمغرافية، الأمل في المصلحة، كما تضمنت الدراسة جانباً ميدانياً أستخدمت فيه عينة غير منتظمة (Quota) بلغت ٤٠٠ ناخب من الجزائر العاصمة باستعمال استمارة تضمنت ٦ محاور، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : الاهتمام الضعيف بالسياسة تعكس الوعي السياسي الضعيف لعينة الدراسة. والدور الكبير للإنتماء الجهوي في تحديد السلوك الإنتخابي. والإنتماء السياسي هو محدد ضعيف للسلوك الإنتخابي. وتأثير الخصائص الديمغرافية :السن هو المحدد الأقوى للسلوك الإنتخابي، ثم الجنس وأخيراً المستوى التعليمي. والاتصال الجماهيري: لا توجد علاقة معينة بين مدى متابعة وسائل الإعلام وبين المشاركة أو المقاطعة الإنتخابية. والإتصال الشخصي ليس له تأثير كبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. دراسة مجدوب (٢٠٠٣) بعنوان: تحليل السلوك الإنتخابي للشباب الفرنسيين المنحدرين من أصل المهاجرين المغاربة: دراسة حالة مدينة بوبيني "Bobigny"، حاولت الدراسة تبيان دور وأهمية هذه الفئة في المجتمع الفرنسي، والتي تمثل فئة معتبرة منه، إذ حسب إحصائيات ١٩٩٠، بلغ عدد السكان الفرنسيين الذين تعود أصولهم للعرق المغاربي ٢٠٩.٨٧٠، وأصبح لهم حضور في جميع المجلات في فرنسا (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية). وقد حاول الباحث دراسة هذه الفئة من خلال الأبعاد التالية: المتغيرات الاجتماعية (الوضعية الاجتماعية، الانتماء الاجتماعي، الانتماءات الثقافية)، والحركية الجماعية عند هذه الفئة، دور الدين، السلوك الإنتخابي، وجغرافية المشاركة، الجغرافية الإنتخابية، واستخدم أسلوب الدراسة الميدانية باستعمال أسلوب "الكوتا"، وقد اختار الباحث منطقة "بوبيني Bobigny" لاعتبارات عدة منها أنها تتضمن عدد كبير من المغاربة عامة والجزائريين خاصة. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تأثر السلوك الإنتخابي بالعوامل الاجتماعية، وظهور سلوك انتخابي نوعي للشباب المسيحي.

التعقيب على الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة على مواضيع قريبة من موضوع الدراسة الحالية في حين جاءت هذه الدراسة لتركز على موضوع العلاقة بين النظام الإنتخابي في الكويت والسلوك الإنتخابي في ظل قانون الصوت الواحد الذي اقر في عام ٢٠١٢. حيث لم تتناول هذه الدراسات موضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر أو غير مباشر مما يعكس أهمية الموضوع في تفسير وفهم السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : النظم الإنتخابية والسلوك الإنتخابي

تتيح عملية الانتخاب الفرصة أمام الشعب للمشاركة والمساهمة في عملية صنع القرار السياسي في مجتمعه وذلك بما يتفق والنظم المعاصرة، حيث أضحت المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتخاب قاسماً مشتركاً بين جميع الدول الديمقراطية وتلك التي تخطو على طريق الديمقراطية (فوزي، ١٩٨٥ :٤). وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف الانتخاب والنظم الإنتخابية.

المطلب الأول: تعريف الانتخاب:

يعد الانتخاب دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي، باعتباره وسيلة للمشاركة في تكوين المجالس النيابية التي تستمد وجودها واستمراريتها من الإرادة الشعبية، ومن هنا يظهر الانتخاب كوسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين. وتعتبر كلمة انتخاب Election مرادفة لحرية الاختيار، فكلمة Elect تعني أن يختار to chose، على هذا فالنظم الإنتخابية هي بمثابة أدوات لاختيار الحاكمين، ويعرف Jean Paul Gharnay الانتخاب بأنه:" ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة." (الباز، ٢٠٠٢ :٤٢).

ففي سياق ذلك، يعتبر الانتخاب من وجهة نظر "Jean Paul Charnay" أنه "ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة "، فيتضح من ذلك أن الانتخاب عمل جماعي، ومشروط، ويخول من يستوفي شروطه الحق في الإختيار (الباز، ٢٠٠٣: ٤٢).

وجدتْ محاولات لدى بعض الفقهاء للمزج بين الإتجاهين السابقين. فقد ذهب (كاريه دي مالبرج) إلى أن الإنتخاب حق ووظيفة على التتابع، بمعنى أنه يعتبر حقاً، بالنسبة لعملية قيد الناخب لإسمه في جداول الإنتخاب. ويعد وظيفة، أثناء ممارسة الناخب لعملية التصويت. وهناك رأي وهو الراجح، يرى أن الإنتخاب عبارة عن سلطة قانونية مقررة للناخب لا لمصلحته الشخصية، ولكن لمصلحة المجموع. وهذه السلطة يتحدد مضمونها وشروط إستعمالها بالقانون، وبطريقة واحدة بالنسبة لجميع الناخبين، دون أن يكون لأي سلطة تعديل ذلك المضمون أو التغيير في شروط الإستعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤيد الباحث هذا الرأي "أن الإنتخاب عبارة عن سلطة قانونية مقررة للناخب لا لمصلحته الشخصية، ولكن لمصلحة المجموع.."، إرتباطاً بأن الانتخاب يُعرّف بأنه وسيلة إسناد السلطة في النظم الديمقراطية، وهو ما أكّده العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (١/٢٥) فلكل مواطن (أن يَنتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وتكون الانتخابات بالتصويت السري، وتضمن التعبير الحرّ عن إرادة الناخبين). لذلك فإن الديمقراطية لا تعني مجرد توافر الحق للشخص في انتخاب من ينوب عنه في البرلمان، ولكنها تعني أيضا مناخا اجتماعيا وثقافيا يعطي للفرد القدرة على الحصول على قدر كاف من المعلومات والحقائق بما يمكنه من الاختيار بناء على رؤيته وتحليله لهذه المعلومات بحيث تكون سنده الرئيس في التصويت وليس مجرد التحرك بروح القطيع والالتزام بولاءات تقليدية .

ويرتب ذلك الإتجاه عدة نتائج على رؤيته السابقة للإنتخاب منها: أن حق الإنتخاب ليس محلاً للتعاقد أو الإتفاق، وأن من حق المشرع أن يُعدِّل في ذلك الحق في أي وقت يشاء، لأنه ليس حقاً شخصياً مولداً لمركز ذاتي، ولكنه سلطة قانونية لا يعترف بها لكل شخص، وإنما يعترف بها للأفراد الذين يحددهم القانون، وفقاً للشروط التي يقررها. وللمشرع أن يعدل فيها لكونها تولد مراكز عامة لا مراكز شخصية.

والانتخاب حق سياسي، وبناءاً عليه فإن القاعدة المستقرة في الفقه القانوني: "أن كل حق يقابله واجب"، وهذا يثير التساؤل التالي: هل الانتخاب حق أم واجب؟ إذ أن وصف الانتخاب بالوظيفة من أجل الوصول إلى الغاية التي يريدها أنصار مبدأ سيادة الأمة، والتي تتعلق بإلزام التصويت ما دام الانتخاب وظيفة، تتعارض مع شرط جوهري وأساسي للدخول في الوظيفة، وهو الاختيار والرضا، وليس القسر والإكراه (الحلو، ١٩٨٩: ٢٤٣).

ولهذا فإن الانتخاب في تكييفه القانوني هو حق سياسي، وواجب عام في الوقت ذاته. ويترتب على وصفه بأنه حق سياسي الآثار الآتية (الباز، ٢٠٠٢: ٧٤-٧٧):

- يخول صاحبه اللجوء إلى القضاء لإسباغ حمايته على هذا الحق ضد الإعتداءات التي قد يتعرض لها، والتي تحول دون ممارسته له بصفة كاملة أو منقوصة.
- تكون الغاية من مباشرته دائماً تحقيق صالح المجتمع. وهذه الغاية هي التي تعطي ما اصطلح على تسميته بالمشرع، سلطة تعديل شروط مباشرة هذا الحق بما يتفق مع صالح المجتمع وظروفه التي تستدعي ذلك، وبما لا يتعارض في الوقت نفسه مع مقتضيات النظام العام للمجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فإن الدعوى القضائية التي تحميه، لا تصلح أساساً لدعوى التعويض، لأن الدعوى التي تتعلق بالإنتخاب تعتبر عملاً شعبياً وجماعياً يستهدف صالح المجتمع، وإقرار صحيح للقواعد الدستورية، والمبادئ السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي في الدولة، ومن ثم فهي دعوى نظامية لا يترتب عليها تعويضات.

وباعتباره حقاً سياسياً، فإن الناخب يتمتع بحرية التعبير دون خضوعه لأي ضغوط تحد من هذه الحرية أو تقيدها.

من جهة أخرى يترتب على اعتبار الانتخاب واجباً عاماً الأحكام الآتية (الحلو، ٢٠٠٣ :٢٤٦):

- يخضع في تقريره وتنظيمه وممارسته، لقواعد وأحكام القانون العام. ومن ثم فلا يجوز للملتزم به التنازل عنه، أو التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرفات.
- يلزم لأداء هذا الواجب أن يستوفي الشخص شرطاً كلياً، هو القيد في جداول الإنتخابات.
- لا يكون في استطاعه الفرد أن يباشره تلقائياً وفي أي وقت يريد، بل إن الأمر يتوقف على قرار بدعوة الناخبين إلى أدائه من قبل السلطة الإدارية.
- وتهدف المبادئ السابقة إلى إجراء عملية المشاركة في ظل مناخٍ من النزاهة المطلقة بعيداً عن التدخل الذي كاد أن يصبح تقليداً مستمراً وعرفاً مضطرداً، وهو أخطر ظاهرة في حياة الدول النامية إن لم يكن هو الداء العضال الذي يحول بين الرأي العام وتحقيق آماله.

المطلب الثاني: الدوائر الانتخابية:

تعرف الدائرة الانتخابية بأنها مجموعة من الناخبين يقع على عاتقهم عبء انتخاب المرشح/المرشحين لشغل المقعد الشاغر أو المقاعد الشاغرة، والمعتاد أن تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية تنتخب كل منها نائباً أو أكثر حسب النظام الانتخابي المعمول به، وثمة طرق عديدة تتبع في تقسيم الدوائر الانتخابية (فوزي، ١٩٨٥: ٢):

١. التقسيم حسب الحدود الإدارية : ومثال ذلك اعتبار الولايات المتحدة ككل دائرة انتخابية واحدة لانتخاب الرئيس ونائبه، وكذا اعتبار كل ولاية دائرة انتخابية واحدة لاختيار حاكم الولاية، وممثليها في مجلس الشيوخ . ومما يذكر أن تقسيم الدوائر الانتخابية تبعاً للأقسام الادارية للدولة يفترض ثبات عدد الدوائر وبالتالي عدم تغيره بتغير عدد السكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. التقسيم حسب عدد السكان: وهنا تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية متساوية في حجم السكان، على نحو يمتنع معه التمييز بين الجماعات المختلفة الطبقية أو العرقية أو الدينية في عملية التصويت، فلا تستبعد جماعة ما أو لا تحابي جماعة ما على حساب جماعات أخرى. والمهم أن هذه الطريقة في تقسيم الدوائر الانتخابية تفترض تغيير عدد الدوائر تبعاً لزيادة أو نقص السكان.

٣. التقسيمات الوظيفية: ففي بعض المناطق أو الأقاليم، تتكون الدوائر الانتخابية حسب التقسيم الوظيفي أو المهني للسكان، ففي إيطاليا الفاشية، كان مجلس الطوائف (الجهاز التشريعي) يعتمد على دوائر انتخابية تتألف من المهن الكبرى، ويعتمد البرلمان في ايرلندا جزئياً على التمثيل الوظيفي.

٤. الهيئات الانتخابية الرسمية: وهذه قد تكون مؤقتة أو دائمة، فبعض النظم السياسية تكون هيئات انتخابية مؤقتة تنحصر مهمتها في اختيار رئيس الدولة أو أعضاء مجلس تشريعي ما.

إدارة الانتخاب: هي عملية فنية وعلنية في معظم الدول، ولتقدير مدى كفاءة نظام إدارة الانتخاب، يحتكم عادة إلى المعايير الثلاثة الآتية (فوزي، ١٩٨٥: ٤):

١. السماح للناخب بأن يدلي بصوته دون متاعب شخصية تذكر، وهو ما يتحقق بحسن اختيار مقار اللجان الانتخابية وتيسير إجراءات التسجيل باعتبار يوم الانتخاب عطلة رسمية في بعض الأحيان.

٢. ضمان أقصى درجات النزاهة والحيدة، ويغلق الباب أم التدليس والغش والتلاعب، ويتحقق ذلك عن طريق الاستعانة برجال القضاء في الاشراف على عملية التصويت وفرز الأصوات، والسماح لمندوبي الأحزاب المتنافسة بالتواجد في مقار اللجان الانتخابية حتى يتسنى لكل حزب مراقبة غيره.

٣. السماح للناخب أن يدلي بصوته في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة مادية.

النظم الانتخابية :

يقصد بنظم الإنتخاب، الطرق التي يتم من خلالها إختيار الناخبين لنوابهم ليقوموا بتمثيلهم في المجالس النيابية المختلفة، ولا تجري الإنتخابات في الدول المختلفة على وتيرة واحدة بل تتخير كل منها نظام الإنتخاب الذي يتلائم مع ظروفها، وطبيعة بيئتها السياسية. وتختلف نظم الإنتخاب باختلاف الوسائل الفنية التي تتبعها الدولة في إعداد نتائج الإنتخاب وتحديد المرشحين الفائزين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنقسم هذه النظم إلى الأنواع الآتية (فوزي، ١٩٨٥: ٤٥):

- إنتخاب مباشر وإنتخاب غير مباشر.
- إنتخاب فردي وإنتخاب بالقائمة.
- الإنتخاب بالأغلبية، والإنتخاب طبقاً لنظام التمثيل النسبي.

وتبرز لنا دراسة هذه النظم ما يلي(الحلو، ٢٠٠٣ :٢٣٣):

- أن تعدد هذه النظم لا يعني تطبيق كل منها، وترك النظم الأخرى، بل إنها تترابط فيما بينها، لاختلاف النظرة التي يتم التقسيم على ضوئها، فهناك إنتخاب مباشر أو غير مباشر، فردي أو بالقائمة، بالأغلبية أو وفقاً لنظام التمثيل النسبي، ووفقاً لهذا الأخير توزع المقاعد النيابية في كل دائرة إنتخابية، طبقاً لنسبة عدد أصوات الناخبين التي تحصل عليها قائمة كل حزب في هذه الدائرة.
- إن هذه الأنظمة لا يتميز فيها نظام بذاته على غيره بل يفضل النظام حسب درجة ملائمته للظروف السياسية للدولة التي تطبقه. ومن ثم فإن تطبيق نظام ما في الدولة لا يلزم منه أن يطبق نفس النظام وبذات النجاح في دولة أخرى، بل قد يكون العكس هو الصحيح.
- توجد علاقة وثيقة بين هذه النظم، بحيث لا تطبق إلا على سبيل الارتباط ببعضها، فمثلاً لا يطبق نظام التمثيل النسبي إلا في ظل الانتخاب بالقائمة (النهري، ١٩٨٨ : ٣).
- إن الحكم بديمقراطية نظام إنتخابي ما يجب أن يرتكز على عاملين: عامل المبدأ الدستوري النظري المجرد كقرينة، وعامل آخر حاسم في رأينا وهو ميزان الواقع السياسي والحياة السياسية أو المحك العملي للنظام في التطبيق.
- إن الإنتخاب وفقاً لنظام التمثيل النسبي له عدة حسنات فمنها: العدالة التي لا تهدر صوتاً واحداً من أصوات الناخبين، وإنما يحصل كل حزب على عدد من المقاعد بنسبة ما حصل عليه من أصوات، بينما في الإنتخابات الفردية يكفي أن يحصل الفائز على (٥١%) من الأصوات ليُعلن فوزه، وتضيع نسبة (٤٩%) من أصوات الناخبين. فضلاً عن أنه نظام منطقي، يتفق مع كون المجالس النيابية معبرة عن إرادة الأمة بأكملها وبجميع إتجاهاتها، فهو يقود إلى تكوين معارضة قوية تعتبر لب النظام الديمقراطي (فوزي، ١٩٨٥: ٣٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأخذ بنظام التمثيل النسبي يؤدي إلى إشعار نواب حزب الأغلبية بأنهم جزءاً من الأمة لا الأمة جمعاء، وفي ذلك الشعور ما يؤدي بالحكومة إلى أن تكون أكثر عدالة واعتدالاً. ذلك أن حكومة الأغلبية حين لا تجد أمامها معارضة ما، أو تجد معارضة ضعيفة فإن تلك الأغلبية تفقد نشاطها وقوتها.

ويلاحظ في هذا المجال أن من الدساتير ما يأخذ بنظام الإنتخاب المباشر ومنها ما يأخذ بنظام الإنتخاب غير المباشر. غير أن الإنتخاب المباشر هو النظام الأكثر قرباً من المبدأ الديموقراطي ولذلك أضحى القاعدة في وقتنا الحاضر، إذ يمارس الشعب حقه الإنتخابي بطريقة مباشرة دون وساطة أحد كما يحدث في الانتخاب غير المباشر.

ومع كل المزايا التي يتمتع بها نظام الإنتخاب المباشر فقد قيل في تبرير نظام الإنتخاب غير المباشر(البنا، ١٩٨٨ :٢٣٤):

- تخفيف مساوئ الإقتراع العام بجعل الإنتخاب في طبقة المندوبين وهي أقدر من طبقة الناخبين على معرفة المسائل العامة وتقدير كفاية المرشحين. كما أن قلة عدد الطبقة الناخبة تجعلها، إلى جانب الإعتبارات السابقة، أكثر شعوراً وتقديراً للمسؤولية وبخاصة إذا اشترطت في المندوب شروط خاصة. وهذا تجسيم لقصور عامة الشعب ومغالاة في إظهار عدم كفاءته وهي حجة مردودة.
- تخفيف حدة التطاحن الإنتخابي وتقليل وطأة الأهواء الحزبية، لأن طبقة المندوبين أقل تأثراً بهذه الأمور من عامة الناخبين الأول، وقد قيل بأن قلة عدد المندوبين تسهل التأثير عليهم.
- تزداد الاعتبارات السابقة وضوحاً في البلاد حديثة العهد بالنظام النيابي، حيث يتواضع مستوى الناخب العادي إجتماعياً وثقافياً وخُلقياً. وقد قيل في الرد على هذه الحجة بأنه يضاعف إهتمام الناخب بالإنتخاب، في حين يقل الإهتمام كثيراً بالإنتخاب غير المباشر.

الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

أولاً: الانتخاب الفردي:

يعد الانتخاب الفردي طريقة من طرق الانتخاب والتي تأخذ بها الأنظمة الديمقرطية، وبموجب هذه الطريقة تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة ومتساوية نسبياً، على أن ينتخب لكل دائرة من هذه الدوائر نائب واحد فقط وهذا مايقصد به بالانتخاب الفردي كونه يحق للناخب الإدلاء بصوت واحد لمرشح واحد من بين المرشحين فقط. والانتخاب الفردي هو ذلك النظام الذي يقوم فيه الناخبون في دائرة انتخابية معينة بإنتخاب شخص واحد يمثلهم في البرلمان، ويجري الانتخاب الفردي إما على دور واحد أو على دورين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أما ما يتعلق بالدور الواحد: فيتلخص في أنه يتم على أساس الأغلبية النسبية أو البسيطة، أي أن المرشح يعتبر فائزاً إذا حصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين.
- أما الإنتخاب بالقائمة: فيكون إذا قام الناخب باختيار عدد من المرشحين وبذلك تتحصل مهمة الناخب في تدوين قائمة تتضمن من يريد اختيارهم من بين المرشحين في الدائرة.

وعلى هذا الأساس يختلف أسلوب تقسيم الدوائر الإنتخابية في الدولة في ظل الإنتخاب الفردي عنه في الإنتخاب بالقائمة. وفي الإنتخاب الفردي تقسم الدولة إلى دوائر إنتخابية صغيرة الحجم كثيرة العدد. وتنتخب كل دائرة من هذه الدوائر نائباً واحداً أي يصوت الناخب لمرشح واحد. أما الإنتخاب بالقائمة فيقلل عدد الدوائر ويكبر حجم كل منها لتنتخب عدة نواب. ولذلك تجد الناخب يكتب قائمة بأسماء من يريد إنتخابهم ويضمنها أسماء النواب المطلوب إنتخابهم من الدائرة. وللإنتخاب بالقائمة عدة أوضاع تتضمن قدراً متفاوتاً من الحرية للناخبين، فقد لا يكون لهؤلاء إلا أن يصوتوا بالقبول أو الرفض على القوائم التي تقدمها الأحزاب، بعبارة أخرى يلتزم الناخب في هذه الصورة من التصويت على إحدى القوائم المرشحة دون أن يكون له الحق في إدخال أية تعديلات عليها، بحيث يتقيد بترتيب الأسماء التي تتضمنها هذه القائمة. وتسمى هذه الطريقة (طريقة القوائم المغلقة) (متولي، ١٩٨٥ :٥٠٣).

وقد يكون في وسع الناخبين أن يغيروا في ترتيب المرشحين. بعبارة أخرى يستطيع الناخب في هذه الصورة أن يغير في ترتيب أسماء القائمة التي وقع اختياره عليها وفقاً لوجهة نظره الشخصية إزاء المرشحين، وليس طبقاً للترتيب الذي وضعه الحزب صاحب القائمة، وتسمى هذه الطريقة (طريقة التصويت بالأفضلية)، ومن الواضح أن هذه الصورة تعطي الناخب حرية أكبر من الصورة الأولى التي يتقيد فيها بترتيب أسماء المرشحين في القائمة.

وأخيراً قد يكون في وسع الناخب إضافة إسم أو أكثر إلى القائمة التي يصوت في جانبها من بين الأسماء المدرجة في الكشوف الأخرى. وهنا تكون حرية الناخب كبيرة، فهو لا يلتزم بقائمة بعينها، ولا يكون له فقط مجرد التعديل في ترتيب أسماء قائمة معينة، بل يقوم بتكوين قائمة خاصة به باختيار أسمائها من بين مختلف القوائم المرشحة بالترتيب الذي يراه. وهذا ما يعرف بحق الناخب في المزج بين القوائم المختلفة يخرج منها بقائمة جديدة تعبر عن رأيه الشخصي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الإنتخاب بالقائمة:

يعتمد الانتخاب بالقائمة على تقسيم الدولة إلى دوائر كبيرة الحجم نسبياً وأقل عدداً، مثل اعتبار المحافظة دائرة واحدة، ويتم انتخاب أكثر من مرشح في الدائرة الواحدة. وبهذا النظام يمكن للناخب أن ينتخب أكثر من مرشح في الدائرة الواحدة، لأن كل حزب يقوم بترشيح قائمة كاملة من المرشحين تحتوي على العدد المطلوب لكل دائرة وعلى الناخب أن يختار القائمة التي يرشحها.

ويمكننا تقسيم القوائم إلى:

- **الانتخاب بالقائمة المغلقة.**
- **الانتخاب بالقائمة المفتوحة.**
- **الانتخاب بالقائمة المغلقة مع إعادة ترتيب القوائم.**

١. الانتخاب بالقائمة المغلقة:

الناخب في هذه الصورة ليس حراً في الاختيار، بمعنى أن الناخب يقوم باختيار قائمة حزبية واحدة فقط ولا يستطيع أن يستبعد أحد الأسماء من هذه القائمة أو إضافة إسم من قائمة أخرى، وبمعنى آخر عليه إختيار القائمة بأكملها. ويمنع على الناخب إدخال أي تعديل على القائمة بالإضافة أو الحذف أو بإعادة ترتيب الأسماء الواردة فيها، وقد طبّق هذا النظام في تركيا في الإنتخابات التشريعية (فهمي، ١٩٨٨ :٧٦).

وفي هذا النظام تعبّر قائمة المرشحين عن الاتجاه السياسي للحزب، وترتيب الأسماء في القوائم يقوم على دراسة تؤكد أرجحية الفوز في المنافسة الإنتخابية وقدرة المرشحين على العمل الجماعي والإرتباط بالناخبين وينتهي هذا الرأي إلى عدم تقييد حرية الناخبين في التصويت وذلك يكون بمنح الناخب صوته وثقته للبرنامج السياسي الذي يلتزم به المرشحون في القوائم.

٢. الانتخاب بالقائمة المفتوحة:

وتعرف هذه الصورة باسم المزج بين القوائم حيث يسمح للناخب بإعادة ترتيب الأسماء الواردة في القائمة، أو استبعاد بعضها وإضافة غيرها من القوائم الأخرى، وتزداد حرية الناخب في نظام القوائم مع المزج إذا تقيدت اللجان الانتخابية بالترتيب الذي يقدمه الناخب، هذا وتطبق هذه الصورة في فرنسا في الانتخابات البلدية في المقاطعات التي يقل عدد سكّانها عن ثلاثين ألف مواطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. الانتخاب بالقائمة المغلقة مع إعادة ترتيب القوائم :

تعطي هذه الصورة الناخب حرية محدودة تقتصر على إعادة ترتيب أسماء المرشحين الذين تضمهم القائمة التي اختارها، دون أن يكون له المزج بين الأسماء الواردة في القوائم المختلفة (الشكري، ٢٠٠٤ :٣١١).

نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي:

تصنف نظم الانتخاب على أساس معيار احتساب عدد الأصوات اللازمة لفوز المرشح بأحد المقاعد النيابية الى نظاميين انتخابيين أساسيين، هما: نظام الانتخاب بالأغلبية، ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي. وهو الأساس الذي تجري بناءاً عليه عملية توزيع الأصوات بين مختلف المرشحين.

أولاً: نظام الأغلبية:

يقصد بنظام الانتخاب بالأغلبية ذلك النظام الذي يفوز فيه المرشح الحاصل على أكثرية الأصوات الصحيحة في حالة الانتخاب الفردي، ومن ثم يمنح المقعد المخصص للدائرة . وهو النظام الذي تفوز فيه القائمة التي حصل مرشحوها على أكثرية الأصوات الصحيحة في حالة الانتخاب بالقائمة، ومن ثم تمنح المقاعد المخصصة لتلك الدائرة الانتخابية. ومعنى ذلك أن هذا النظام يمكن أن يكون مع نظام الإنتخاب الفردي أو مع نظام الإنتخاب بالقائمة (الكاظم، العاني، ١٩٩٠ : ٤٤ ٤٥).

ولهذا النظام الانتخابي تطبيقين هما : نظام الأغلبية البسيطة او على دور واحد، ونظام الأغلبية المطلقة او على دورين.

الأغلبية البسيطة "النسبية" أو على دور واحد:

ويقصد بالأغلبية البسيطة أن يفوز بالمقعد أو المقاعد المخصصة للدائرة المرشح أو مرشحو القائمة التي نالت أكثر الأصوات الصحيحة من الدور الأول، دون النظر إلى مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين أو باقي القوائم الأخرى مجتمعة.

فلو فرضنا أن هناك ثلاثة مرشحين حصل الأول منهم على ستة آلاف صوت، وحصل الثاني على خمسة آلاف صوت، والثالث على ألفي صوت. فإن المرشح الأول هو الذي يعلن فوزه لحصوله على أكثر الأصوات، رغم أن مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون أكثر من عدد الأصوات التي حصل عليها. ويتبين من هذه الطريقة أن عملية الإنتخاب تتم في جولة واحدة فقط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: نظام التمثيل النسبي:

يعتمد نظام الإنتخاب بالتمثيل النسبي طريقة إستخدام النسبة والتناسب بين عدد المقاعد النيابية وعدد الأصوات التي حصلت عليها الأطراف السياسية المتنافسة عليها، وغالبا ماتكون من خلال اعتماد القوائم الانتخابية، ونادرا ماتكون من خلال الانتخاب الفردي الذي يعتمده المستقلون في ترشيح أنفسهم للفوز بمقعد نيابي معين في ظل هذا النظام وينسجم تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي مع تطبيقات نظام الانتخاب بالقائمة، وكذلك مع أسلوب تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة الحجم ويخصص لها عدد من المقاعد النيابية . ومن ثم يتم توزيع المقاعد النيابية المخصصة للدائرة على القوائم المتنافسة فيها وفقا لنسبة ماحصلت عليه من الأصوات الصحيحة قياسا لمجموع عدد أصوات باقي القوائم الأخرى .

التمثيل النسبي على المستوى الوطني (الكامل):

في ظل تطبيق التمثيل النسبي على المستوى الوطني يتم احتساب أصوات جميع الناخبين في الدولة، وتقسم على عدد المقاعد النيابية التي يتكون منها المجلس النيابي، ويسمى ناتج القسمة المعدل الوطني الذي يقابل مقعد نيابي واحد. وهذا يعني، أن عدد أصوات جميع الناخبين في الدولة ÷ عدد مقاعد المجلس النيابي = المعدل الوطني،والمعدل الوطني = مقعد نيابي واحد، وعلى أساس ذلك يكون لكل قائمة انتخابية حاصلة على المعدل الوطني مقعدا نيابيا واحدا، وان حصلت على ضعف العدد يكون لها مقعدان نيابيان، وان حصلت على ثلاثة أضعاف العدد يكون لها ثلاثة مقاعد نيابية (الكاظم، العاني، ١٩٩٠ :٤٧).

النظم الانتخابية المختلطة:

تفادياً لسلبيات وعيوب نظامي التمثيل بالأغلبية والتمثيل النسبي، ولتحقيق الانسجام بين النظامين – نظام التمثيل بالأغلبية والتمثيل النسبي – ظهرت طرق ونظم مختلطة تجمع بين هذين النظامين. وفيها يتم الجمع بين الانتخاب الفردي بنظام الأغلبية والانتخاب بالقائمة على اساس التمثيل النسبي، وبذلك يتكون نظام إنتخابي مختلط يسمح بالاستفادة من المزايا التي يحققها كل منهما والتي تنتسب إليهما. وبذلك يمكن الوصول إلى توازن بين تصويت الأغلبية والتمثيل النسبي، وذلك بتركيب هذين النظامين الرئيسيين وجمعهما كما هو الحال في كلٍ من ألمانيا وهنغاريا(الشكري، ٢٠٠٤ :٣١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنه ليس هناك أي طريقة مناسبة لتصنيف الأنظمة الانتخابية المختلفة، وقد تم دراسة هذه الأنظمة لاختيار النظام المناسب لكل دولة. ومن خلال الدراسة السابقة نجد أن كل نظام له عيوب ومميزات فلا تتحقق الأهداف المرجوة منها بالكامل، فنظام الأغلبية يتيح تعيين حكومة مترابطة تكلف بقيادة السياسة الوطنية – وتعطي – الأفضلية لقوة سياسية قادرة على أن تأخذ مصير الدولة بيدها، أما في نظام التمثيل النسبي فإنها تضمن – بالدرجة الأولى – تمثيل القوى السياسية في البلاد، ويكون البرلمان صورة دقيقة لوجود هذه القوى في المجتمع، ولكن لا بد من وجود رابطة حقيقة بين الناخبين والمرشحين بحيث تتلافى أي انفصال بين الفئة السياسية وجماعة الناخبين(الغالي، ١٩٧٢ :١٠).

وتلافياً للعيوب التي وردت في كل نظام، يتم وضع تصورات لصيغة فنية تهدف إلى تحسين أحد هذين النظامين أو إقامة تنسيق بين الاثنين يسمح بالاستفادة من مميزاتهما معاً، ومن هنا ظهرت الأنظمة المختلطة التي يختلف تعقيدها تبعاً لواضعيها ويمكن للنظام المختلط أن يعطي نتائج متناسبة تقريباً تبعاً لنسبة المتعلمين الذين ينتخبون في الدوائر ذات العضو الواحد. أضحت المشاركة في الحياة السياسية من خلال الإنتخاب قاسماً مشتركاً بين جميع الدول الديمقراطية وتلك التي تخطو على طريق الديمقراطية. ويتميز الإنتخاب السياسي عن كل الإنتخابات الأخرى (النقابية، المهنية، الجامعية،..الخ) من ناحية الأساس.

ويقوم الإنتخاب السياسي على أساسين: السيادة القومية والديمقراطية، وفيما يلي بعض التفصيل لكل منهما(الشكري، ٢٠٠٤ :٣١٥):

أ- السيادة القومية:

تقتضي أن تكون السيادة للأمة وحدها، وبناء عليه فإن السيادة المطلقة لتحديد النظام القانوني تكون لها فقط. والعلاقة بين السيادة التي هي ركيزة الديمقراطية والإنتخاب السياسي توضحها صفة المواطنة (بدوي، ١٩٨٩ :٢٩٩).

ب- الديمقراطية:

حق الإنتخاب ملازم للديمقراطية السياسية، فهو تابع لها في ميلاده، وفي تطوره وهو الذي يضمن لها الإحترام في ظل إنتشار الإنتخاب السياسي، وهي في الأساس ديمقراطية نيابية خلافاً لما قد يتبادر من شعارها نفسه "حكم الشعب بالشعب وللشعب". مثل هذا التعبير لا يتطلب أن يكون الشعب هو السيد فقط، بل يباشر أيضاً الوظائف الأساسية للدولة التي تأسست ونظمت بمقتضى سيادته للسلطة التأسيسية، أو سلطة تعديل القانون الأعلى للدولة (الدستور) ويتجاوز ذلك أيضاً إلى السلطة التشريعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تعريف السلوك الإنتخابي ودوافعه والعوامل المؤثرة عليه.

يعرف التصويت بأنه: تعبير عن رأي المواطن من خلال مشاركته في انتخاب ممثليه أو في استفتاء عام حول احدى القضايا، فهو من هذا المنطلق حق من الحقوق الأساسية للمواطن، وهو وظيفة يباشرها من واقع تمتعه بالشروط اللازمة للمواطنة، هذا ويمكن الحديث عن التصويت من أكثر من زاوية، منها مدى سلامته، وشخص مؤديه، وطريقة الادلاء به، فضلاً عن التكيف القانوني له . فمن حيث مدى سلامته، يحدد دستور الدولة في العادة، مجموعة من الشروط التي تتوقف على اجتماعها سلامة التصويت، أهمها أن يكون رشيداً حائزاً للأهلية . وفي بعض الأحيان تعتبر الذكورة من الشروط الواجبة حيث يحظر على النساء، الادلاء بأصواتهن في إطار مجموعة من الإجراءات تباعد بينهن وبعض صور النشاط السياسي. ومن هنا فإن غياب أي من هذه الشروط أو كلها يجعل التصويت باطلاً لا يعتد به، ومن ناحية أخرى فإن البطلان قد يلحق صوت صاحبه من باب آخر، وذلك عندما يقوم البعض بوضع بطاقات بيضاء داخل الصندوق المخصص لجمع الأوراق، أو يقوم بالإدلاء بأكثر من رأي واحد داخل البطاقة نفسها أو من العكس من ذلك لا يوضح رأيه على وجهة الدقة . وفي كل تلك الحالات يتم اختصام عدد الأصوات الباطلة من العدد الاجمالي للأصوات وذلك بقصد معرفة حجم المشاركة الفعلية والسليمة (Debbasch,1987).

ومن حيث شخص مؤديه، فإن الأصل أن يكون لكل مواطن صوت واحد، لكن بعض الممارسات التاريخية قد جرت على الاعتراف لأفراد ينحدرون من أسر عريقة أو يتمتعون بثراء عريض بالحق في أكثر من صوت واحد. ومن حيث طريقة التصويت، فإنها قد تحاط بالسرية التامة وذلك بهدف تأمين المواطنين على سلامتهم واستنطاقهم آراءهم دون خوف، ومن ثم كفالة نزاهة نتائج التصويت. وفي هذا هذا الاطار يمكن للمواطن أن يدلي برأيه من وراء ساتر، أو يضعه داخل مظروف مغلق، أو أن يشترط أن يأتي تصويته غفلاً من التوقيع. وتبرز أهمية هذه الاجراءات في بعض الدول التي لا يأمن مواطنوها عسف السلطة وتجاوزها على نحو خاص أو حيث يخشى من سطوة ونفوذ عائلات بذاتها في المجتمع، وخلا تلك النماذج فإن التصويت يمكن أن يكون علانية.

ومن حيث التكييف القانوني للتصويت، فالشائع أن يكون التصويت قراراً اختيارياً للفرد. ولكن تلجأ بعض الدول إلى مواجهة ظاهرة تدني المشاركة السياسية عن طريق فرض التصويت على كل مؤهل له وتربط التخلف عنه بنوع من الاجراءات القانونية. ومن نماذج الدول التي تأخذ بالتصويت الاجباري كل من أستراليا وبلجيكا، وإن كان التصويت الاختياري في جوهره هو الأدنى لمفهوم الديمقراطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرف السلوك على أنه: "جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ تواتراته، التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعور الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهد له، فهو تجريب عقلي يلعب فيه تأجيل الإستجابة وتوقع السلوك المادي دوراً مهماً من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى" (مصباح، ٢٠٠٥: ٩٤).

ويعرف السلوك السياسي عند إحسان محمد الحسن أنه: " ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدواراً سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتحيدد مراكز القوة فيه وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير" (الحسن، ٢٠٠٨ :١١٥).

كما يعرف السلوك السياسي بأنه: "أي فعل أو إختيار أو تفاعل بين الأشخاص له مضمون سياسي" ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن السلوك السياسي يتضمن على بعض المصطلحات كالفعل والاختيار والتفاعل، والتي تعبّر عن علاقات ومصادر السلوك السياسي، ويحمل مفهوم السلوك الإنتخابي مجموعة من الدلالات يمكن تصنيفها فيما يلي:

أ- الدلالة السياسية: يعتبر السلوك الانتخابي من الناحية السياسية، سلوك يقوم به المواطن بغرض إظهار مدى ولائه وانتمائه للنظام السياسي، فهو إما أن يعطي الشرعية للحكام، ويسمح له بتطبيق القوانين عليه وعلى باقي المواطنين ويفرض إحترامها أو بالعكس يعبر عن رفضه لنظام حكم معين (رأس العين، ٢٠٠٣ :١٨).

ب- الدلالة العقلانية: يدل السلوك الإنتخابي للأفراد على أنه محاولة لتحقيق مجموعة من المصالح الشخصية أو الجماعية، أو حتى المصلحة العامة، وذلك بعد حسابات عقلية يقارن فيها الفرد بين المنافع والحاجات المادية والمعنوية التي يمكن أن يتحصل عليها من خلال سلوك معين. (Broaud, politique.2000:303)

وعليه يمكن القول بأن السلوك الانتخابي يمكن له أن يتغير نتيجة نزوح الناخب نحو تغيير الولاء في الانتخابات بشكل متكرر، من هنا، فأن السلوك الإنتخابي هو عبارة عن كافة أشكال التصرفات والأفعال التي يبديها الأفراد خلال موعد انتخابي معين، ويحمل هذا السلوك دلالات متعددة (سياسية، إجتماعية، نفسية،عقلية) وهو ما يعكس تعدد العوامل المتحكمة في هذا السلوك. (بيلي، ٢٠٠٤: ٤٩٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتباين الأهمية النسبية للتصويت عادة وفقاً للغرض الذي من أجله تجرى الإنتخابات، ولذلك تعتبر الإنتخابات العامة التي تجري على مستوى الدولة ككل، ذات أهمية أكبر من تلك التي تجري على المستوى الاقليمي أو المحلي. كما يعتبر الإستفتاء على تعديل الدستور أو خطة التنمية أكثر أهمية من الإستفتاء على إجراء نظامي معين تتخذه الدولة حيال واقعة معينة أو بصدد حدث بذاته.

وبينما يلعب التصويت في بعض المجتمعات دوراً هاماً أساسياً في تحديد وأختيار الحزب أو القيادة السياسية التي ستتقلد السلطة لفترة معينة في بعض النظم السياسية مجرد عملية شكلية، تحاول الطبقة المسيطرة على النظام السياسي أن تدعم سلطتها وحكمها وتكسبه صفة الشرعية عن طريقه. فالإنتخابات في الإتحاد السوفيتي السابق مثلاً لم يكن وسيلة للإختيار بين مجموعة أو أخرى من القادة، بل كانت مجرد أداة لتربية وتنظيم الجماهير سياسياً، وتقوية الروابط بين جهاز الدولة والجماهير. وتحسين ميكانيزم الدولة وأستئصال بقايا البيروقراطية من داخله. وهي لذلك لا تعدو أن تكون صيغة للتعبئة القومية فقط. وعلى هذا الأساس لا تعتبر الإنتخابات في هذا المجتمع سلوكاً طوعياً إختيارياً، ينبع الأفراد أنفسهم، ويعكس رغبتهم الحقيقية في المشاركة في الحياة السياسية، بل هي مجرد عملية موجهة من قبل النظام السياسي والقوة المسيطرة عليه وفي خدمة اهدفها ومصالحها (الباز، ٢٠٠٣: ٢٦٧).

هذا وتختلف معدلات التصويت من مجتمع إلى آخر، وفقاً لدرجة تطور المجتمع من ناحية، ونمط النظام السياسي والمصالح الطبقية التي يمثلها من ناحية أخرى، وفضلاً عن مدى ما يسمح به النظام من فرص المشاركة، والمحددات القانونية والضوابط النظامية الحاكمة للنظام الإنتخابي، وظروف وملابسات عملية الإنتخاب ذاتها. وأن حق الإنتخاب والتصويت في أغلب النظم السياسية الحديثة ليس حقاً مطلقاً، بل هو في معظم الأحوال حق مقيد مرتبط بضوابط وشروط معينة، والدليل على ذلك أن أكثر الدساتير ديمقراطية في القرنين الماضيين كانت تقيد حق الإنتخاب بشرطي النصاب المالي والكفاءة أو بأحد هذين الشرطين على الأقل، كما كان الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ يقسم المواطنيين الفرنسيين إلى: مواطنين عاملين، وهم جمهور الناخبين، ومواطنيين غير عاملين لا يحق لهم ممارسة حق الإنتخابات وإن كان من حقهم التمتع بكافة الحقوق المدنية الأخرى. وأن عضوية البرلمان الإنجليزي بقيت مقصورة على الطبقة الإستقراطية إلى أن صدر قانون الإصلاح الإنتخابي عام ١٨٣٢. فأعطى حق المشاركة للطبقة الوسطى، كما ظل حق الإقتراع مقيداً هو الآخر إلى أن تقرر حق الإقتراع العام بموجب التعديلات التي أدخلت على قانون الإنتخابات في فبراير ١٩١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ظهرت في هذا الصدد كثير من الإجتهادات والآراء التي تبرر هذه القيود، وتؤكد حجيتها، وتدعو كذلك إلى التمسك بها. من ذلك مثلاً القول بأن المشاركة في الإنتخابات ليست حقاً بل هي مجرد وظيفة إجتماعية. وما دامت الوظائف العامة ليست حقاً لكل الناس فإن المشاركة يمكن أن تقتصر على فئة محددة من الناس فقط (الباز، ٢٠٠٣: ٢٦٧).

كما أن إشتراكهم في عملية الإنتخابات يمثل في الأغلب خطراً على العملية السياسية، والسبب في ذلك أن الناخب الفقير من السهل التأثير عليه وشراء صوته، كما أن مثل هذا الناخب يميل عادة إلى تبني الإتجاهات والمواقف الإجتماعية والسياسية المتطرفة، ومن ثم يصبح إشتراكه في عملية الإنتخاب عامل من عوامل عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي. ولذلك فلا داعي لمشاركته في هذه العملية. وتخلص هذه الآراء جميعاً إلى القول بأن الثروة هي المعيار الحقيقي للقدرة والكفاءة، وبما أن الأمر كذلك، وبما أن الذين لا يدفعون الضرائب ليس بمقدورهم تحمل مسئولية الحكم وتبعاته، فإنه ينبغي أن يقتصر الحكم على من يؤدون الضرائب وحدهم، أخذاً بقاعدة (حيث توجد المسئولية تكون السلطة). وعلى هذا الأساس يصبح من الواجب والضروري معاً أن يرتبط حق الإنتخاب بوجود نصاب مالي معين، أو بتوافر شرط الكفاءة، ولا يصح أبداً أن يكون هذا الحق عاماً أو مطلقاً، ومن الطبيعي والأمر كذلك أن تنعكس هذه القيود على معدلات التصويت في عملية الإنتخابات، وعلى نتائج هذه العملية كذلك (هلال، ١٩٧٧: ١٨).

وترتبط معدلات التصويت بعملية التعبئة الإجتماعية وتتأثر بها إلى حد كبير، ومن ثم يقال: حيثما يكون التصويت حقاً مقرراً للجماهير، ويصبح من المحتمل جداً أن تنعكس آثار التعبئة الإجتماعية في الإحصاءات الخاصة بعملية الإنتخابات. فالتعبئة الإجتماعية عملية غرضية موجهة من قبل الطبقة المسيطرة في المجتمع والمتربعة على قمة النظام السياسي. ونتيجة لذلك يصبح ثمة احتمال كبير لأن تكون هذه النتائج وتلك الإحصاءات غير صحيحة ومبالغ فيها، إن معدلات التصويت في النظم الشمولية تصل عادة إلى ما يقرب من٩٩% من مجموع أصوات الناخبين. ومع ذلك لا يمكن القطع بأن هذه النسبة تعبر بصدق عن النتيجة الفعلية لعملية الإنتخاب، إذ قد تكون هذه النسبة مقاسة بعدد المشاركين في عملية التصويت لا بعدد المسجلين فعلاً في جداول الإنتخابات، ناهيك عن عمليات التزوير التي يمكن اللجوء إليها في كثير من الأحوال. وأن حق التصويت في هذه النظم يقتصر على أعضاء الحزب الحاكم فقط لتؤكد أن هذه المعدلات تعكس رأي أعضاء الحزب وحدهم، وبالتالي يصبح التصويت في هذه الحالة مجرد نوع من (المشاركة التعبوية) أو(مشاركة التأييد) فقط، وقد تكون معدلات التصويت عالية في النظم الليبرالية في بعض الأحوال (الباز، ٢٠٠٣: ٢٦٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن هذا لا يعني دائماً أن ثمة مشاركة سياسية واسعة في مختلف مجالات العمل السياسي في هذه النظم. كما أن هذه المعدلات قد تكون أيضاً نتيجة إلتزام أو إلزام أعضاء الأحزاب المتنافسة بالمشاركة في عملية الإنتخابات لصالح أحزابهم، فضلاً عن أن التصويت في الإنتخابات العامة أو المحلية يعد في كثير من البلدان عملية إجبارية على كل المواطنين. ومن ثم تكون معدلات التصويت في مثل هذه البلدان أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان المماثلة لها في درجة التطور ولا يكون التصويت فيها على هذا النحو

بالرغم من انتشار السلوك الإنتخابي في عدة مجتمعات، إلا أنه ذو أهمية ضئيلة إذ يلعب دور محدد في الحياة السياسية وذلك لان التصويت عملية مؤقتة، فيتطلب التصويت قدر ضئيل نسبياً من المبادرة الذاتية، ومهما كانت أهمية الصوت الإنتخابي بالنسبة للناخب أو المرشح فإنه لا ينقل إلى المرشح إلا قدر محدود من المعلومات المتعلقة برغبات ومتطلبات جمهور الناخبين، ولا يسفر عادة عن إختيار الممثل الحقيقي لهذه الرغبات، وبالرغم من نزاهة الانتخابات، إلا أن عملية التصويت تتأثر في الغالب بالإنتماء الأسري أو الطبقي أو العرقي للناخب من ناحية (الباز، ٢٠٠٣: ٢٦٧).

ومن ناحية أخرى يمكن أن تتأثر أيضاً بوعيه السياسي وثقافته، كما يواجه الناخب في مجتمعات عدة للكثير من الإغراءات الأدبية والمادية، وفي هذه الحالة تصبح عملية الانتخاب نوع من الصفقات التجارية أو نوع من المجاملة وليست أسلوب للمشاركة السياسية، وتقترن عملية الانتخاب بحملات انتخابية نشيطة ومكثفة تؤثر في الناخبين وجذبهم لصالح مرشح محدد، وتسفر الانتخابات في الكثير من الأحوال عن فوز أكثر المرشحين قدرة على الدعاية أو التضليل، أو أقلهم كفاءة في العمل من أجل الصالح العام أو التعبير الصحيح عن متطلبات الجماهير ورغباتهم. ومن هنا يتضح أن المشاركة السياسية لا تقتصر على عملية التصويت وحدها ولا ترتبط بالعملية الإنتخابية فقط. وإذا كان لعملية التصويت أهميتها إبان فترة الإنتخابات فإن ثمة أساليب أخرى يمكن للمواطن أن يشارك في الحياة السياسية من خلال في غير هذه الفترة. وقد تكون هذه الأساليب أكثر فعالية وتأثيراً في الحياة السياسية للمجتمع من عملية التصويت ذاتها أو من المشاركة في الحملات الإنتخابية والأنشطة المرتبطة بها على حد سواء

لقد أكتسبت العملية الانتخابية أهمية كبيرة في علم الاجتماع، وذلك لما تعكسه تلك العملية من معامل الحياة السياسية للمجتمع، كما ترسم هذه العملية الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي والاجتماعي القائم في مجتمع محدد، كذلك تعبر عن خصوصية هذا المجتمع ومشكلاته وعوامل قوته ومواطن ضعفه (نوير، ٢٠٠٣). فالتصويت يرمز إلى عملية انتخابية تعبر عن رأي الناخب وإرادته في اختيار ممثليه إلى المجالس التشريعية أو التنفيذية، وهو حق من حقوق المواطنين الأساسية التي أقرتها العهود والمواثيق الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى متطلبات هذا الحق الإنتخابي، حيث يتوجب على المواطن من أجل ممارسة هذا الحق أن يستوفي شروطاً محددة دستورياً مثل العمر والأهلية والمواطنة، وذلك وفقاً للدستور لكل بلد، حيث يتضمن الشروط التي لابد من توافرها في المواطن لممارسة حق الانتخاب

وهناك ثلاثة أنماط رئيسية من النظريات التي جاءت لتفسير السلوك الإنتخابي، ويمكن التمييز فيما بينها على النحو التالي، حيث تفسر النظرية الاجتماعية العملية الإنتخابية، ويحلل معطياتها، وفقاً لما يسمى بالهوية الاجتماعية (حزبية، طائفية، عشائرية، عرقية، دينية... إلخ) وهذا النموذج التفسيري لا يعطي أهمية للعوامل الفردية للناخبين، حيث يصوت الناخبون وفقاً لانتماءاتهم السياسية والاجتماعية الحزبية أو العرقية أو الدينية (Lijphart, 1990.147)، ويتمثل النموذج الثاني في النموذج "الراديكالي المتطرف" Radical Model الذي وضعه باتريك دونليفي (Patrick Donleavy) في عام ١٩٨٥م. ويشير أصحاب هذا النموذج أن الناخبين في المجتمعات الرأسمالية لا يملكون خياراتهم الخاصة، حيث يخضعون لتأثير وسائل الإعلام الحكومية أو غيرها في توجيه خياراتهم وتحديد سلوكياتهم الإنتخابية، ومن ثم يصوتون وفقاً لوضعيتهم الاجتماعية ومكانتهم في الهرم الاجتماعي (Harrop and Miller,1990.73)، أما النموذج الثالث والأخير، فيتمثل في النموذج المكاني Model Spatial والذي يعطي أهمية أكبر لفردية الناخب، حيث يمكن للناخب أن يعبر عن تطلعاته وميوله وقناعاته، وإن تغير سلوكه الإنتخابي مع تغير هذه القناعات الفردية في ضوء مستجدات الواقع والممارسات السياسية المأمولة. وينطلق هذا النموذج، الذي أسسه أنطوني داونز (Anthony Downs) عام ١٩٧٥، من فكرة مفادها أن الناخب يمتلك القدرة على الاختيار وفقاً لرؤية نظريته للواقع السياسي القائم، حيث يمكنه أن يدرك برامج الأحزاب السياسية، وأن يطلع بشكل جيد على الأفكار والمبادئ التي يروج لها المرشحون، ومن ثم يستطيع في نهاية الأمر أن يقرر خياره الإنتخابي وفقاً لما يراه مناسباً لتطلعاته وميوله السياسية

مما سبق يمكن القول بأن نجاح فاعلية النظام الانتخابي يعتمد بشكل كبير على المحددات الاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي يمكن أن تدفع قدماً بالعملية الديمقراطية، أو أن تعود بها إلى وضعيات الجمود الديمقراطي، وفي هذا السياق تبرز أهمية الوعي الإنتخابي أو الثقافة الإنتخابية التي تفرض نفسها، فالمجتمعات التقليدية غالباً ما تعاني من غياب فعلي للثقافة الديمقراطية، وهذا بدوره يؤدي إلى تغييب المضمون الديمقراطي للعملية الإنتخابية واختراق مضامينها الإنسانية، حيث تتحول الانتخابات من آلية ديمقراطية حقة إلى قوة طاغية تفقد القيم الديمقراطية معناها ودلالاتها، وترسخ قيم التسلط والإكراه والعبثية الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : النظم الإنتخابية في الكويت

تختلف الانتخابات في دولة الكويت عن الانتخابات في الدول الاخرى، حيث أن الانتخابات في دول العالم تعتبر فرصة لإلقاء الضوء على وجهات نظر المرشحين حيال الأحداث السياسية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية. أما في الكويت، فإن الإنتخابات الكويتية تتميز بأنها فرصة لترشيح وتناول جميع القضايا المحلية بلا إستثناء، وعلى ذلك فالإنتخابات الكويتية يغلب عليها الطابع المحلي بدرجة كبيرة، ولكن مع وجود حالات نادرة لنوعية من المرشحين تعرج على بعض القضايا الإقليمية ولكن على عجل دون إطالة أو تحليل، حيث يطرح المرشحون شعارات متعددة منها ضرورة الإصلاح السياسي بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، وتشكيل الحكومة برئاسة شخص يمكن محاسبته برلمانياً، وبوقف الرئاسة بالتفويض لأنها حسب وصف البعض بدعة غير دستورية، وبضرورة تقدم الحكومة ببرنامج تحاسب على أساسه، وبوقف إحتكار وزارات السيادة من قبل أبناء الأسرة الحاكمة وتعيين الأكفأ.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نبذة عن المجالس التشريعية في الكويت

المبحث الثاني : طبيعة النظم الإنتخابية في الكويت.

المبحث الثالث: التعريف بنظام الصوت الواحد في الكويت.

المبحث الأول: نبذة عن المجالس التشريعية في الكويت .

بدأت جهود بناء الدولة الديمقراطية في الكويت بداية من مطلع القرن العشرين، وذلك إستجابة للتغيرات التي طرأت على المنطقة مثل قيام الثورة الدستورية الأولى في إيران، ووضع أسس الدولة السعودية الثالثة عام ١٩٠٢، ثم التدخل البريطاني السافر في الخليج عام ١٨٢٠، إضافة لعدد من المتغيرات الداخلية الإقتصادية التي تمثلت في الإتساع التجاري ورواج مواسم الغوص وبيع اللؤلؤ، وكان لهذه التغيرات آثاراً عميقة على الكويت التي أستقطبت المهاجرين من المناطق القريبة ونمو فئات إجتماعية جديدة باتت تشعر بالحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة وتطوير النظام القائم، ومن هنا بدأت تظهر الإرهاصات الأولى لدولة المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي كان من أبرز مظاهرها ما يلي (بشارة،٢٠٠٠: ١٠):

أولاً: تجربة المجلس الإستشاري لعام ١٩٢١، والذي جاء محصلة لمطالب النخبة التجارية الكويتية، وتكون المجلس من إثني عشر عضواً، وعلى الرغم من هذا المجلس كان إستشارياً ولم يكن فعالاً لكنه أوجد لأول مرة في تاريخ الكويت نوعاً من المشاركة الشعبية في شؤون الحكم الأمر الذي كن له أثره البعيد فيما بعد على مجمل الأحداث السياسية والدستورية في الكويت.

ثانياً: تنامي مطالب ما سمي في الفترة (١٩٣٧ - ١٩٣٨م) بـ"الكتلة الوطنية" التي طالبت بالمزيد من المشاركة السياسية كطريق وحيد للإصلاح، خاصة بعد فشل المحاولة في إقامة مجالس متخصصة، وتشكيل مجلس منتخب من قطاعات محددة من المجتمع، ومن أسباب ظهور هذه الحركة إلى عدد من المتغيرات منها بشائر وجود النفط والتدفقات المالية الأولى الناجمة عن إعطاء الإمتيازات والتي تزامنت مع وجود حركة قومية ناهضة تمثلت في إشتداد مقاومة الإحتلال البريطاني في العراق، كذلك التطورات في مصر وسوريا، وعلى الرغم من وجود العديد من الظروف الداخلية والخارجية التي أطاحت في النهاية بهذه الحركة، إلا أنها مثلت نقطة فاصلة في تاريخ الكويت السياسي، حيث نتج عنها تشكل مجلس منتخب جديد، وقد أصدر هذا المجلس أول وثيقة دستورية في الثاني من حزيران (١٩٣٨م) لتضع الأسس الدستورية لنظام ديمقراطي برلماني حديث.

وفي العقدين اللذين أعقبا حركة (١٩٣٨م) الإصلاحية شهدت المنطقة مجموعة من التطورات التي ساهمت في تدعيم عملية البناء الديمقراطي في الكويت ما بعد الإستقلال ومن أبرز هذه التطورات (بشارة،٢٠٠٠: ١٦):

أولاً: أرتفاع العائدات النفطية والمالية، مما ساعد ذلك دولة الكويت في إقامة بنى تحتية لدولة حديثة وإستقطاب هجرة عمالة عربية وأجنبية ضخمة.

ثانياً: ظهور بعض الفئات الإجتماعية التي تتميز بمطالب سياسية جديدة، ومن هذه الفئات، الطبقة الوسطى من موظفي الدولة وصغار التجار والمقاولين، بالإضافة إلى تزايد دور القبائل البدوية، الأمر الذي أثر على تركيبة وبناء النخبة السياسية في الكويت.

ثالثاً: تبلور الوعي السياسي عند بعض التجمعات الإجتماعية تماشياً مع الموجة التحررية العربية، وتجسد هذا الوعي من خلال تكون بعض التجمعات السياسية والإجتماعية مثل اللجنة الوطنية لأنصار السلام في عام (١٩٥٤م)، والرابطة الديمقراطية التي طالبت بمجلس تأسيس ووضع دستور حديث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: رغبة القيادة السياسية في الكويت في عهد الأمير عبد الله السالم في تحويل الإستقلال إلى حقيقة شعبية، عن طريق تحويل النظام القائم إلى نظام دستوري أميري، وهو الأمر الذي تلاقى مع طموحات النخبة الجديدة لمزيد من المشاركة.

مما سبق، فإن تلك التطورات قد أدت إلى تحول النظام السياسي في الكويت من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية، إذ تمتلك الكويت أقدم تجربة في الممارسة الديمقراطية مقارنة بجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل، لكن كثيرين يرون أنها لم تنجح بعد في إنجاز مهمات التحديث وبناء أطر مؤسسية أو تنظيمات قانونية لممارسة العمل السياسي، ومن وجهة نظر بعض المحللين السياسيين فإنها أسيرة المجتمع التقليدي ومحكومة بقيمه وممارساته المناقضة في جوانب أساسية منها للحداثة السياسية.

أستمرت التجربة مدة أربعة عقود (١٩٦٣ -٢٠٠٤م) لم تخل من بعض العثرات، وتخللها فترة إنقطاع أستمرت من منتصف السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، وفترة أخرى من منتصف الثمانينيات إلى سنة ١٩٩٢م، والتجربة الكويتية حققت بعض الإنجازات على طريق إرساء دعائم الحكم الدستوري النيابي، وتقنين الحريات العامة وتوفير مساحة واسعة لممارستها عملياً، وتشكيل المجالس البلدية والنيابية بالإقتراع الدوري المباشر، إلى غير ذلك من الإنجازات التي هي موضع تقدير من مختلف القوى والتيارات السياسية بما فيها المعارضة الكويتية، ولكن هذه التجربة في الوقت نفسه وبعد كل هذه المدة لا تزال تفصلها خطوات واسعة عن قيم ومؤسسات الحداثة السياسية، وعادة ما تتجلى هذه الحداثة المقصودة في إقرار حقوق المواطنة والمشاركة السياسية للرجل والمرأة على حد سواء، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة، والمنافسة الإنتخابية على أساس البرامج والأفكار لا على أساس الأشخاص وإنتماءاتهم الأولية (القبلية أو المذهبية)، وإقامة علاقة متوازنة بين السلطات على قاعدة الفصل بينها وبخاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحماية الحريات العامة وليس فقط تقنينها(غانم،٢٠١٤)،وإفساح المجال أمام الإجتهادات المختلفة والآراء المتعددة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وسيادة حكم القانون لا القبلية والعلاقات الشخصية والعائلية.

بدأ الكويتيين في مطلع العقد الثالث السعي نحو تطوير المشاركة السياسية في تقرير شؤونهم، حيث تقدم عدد من رجالات الكويت في ٢٢ فبراير عام (١٩٢١م) وعلى رأسهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بمذكرة إلى حاكم الكويت آنذاك أحمد الجابر يقترحون فيها إنشاء مجلس للشورى يعين الحاكم على تصريف الأمور وتكون له رئاسته، والتقى الشيخ أحمد الجابر بمقدمي العريضة واتفق معهم على نص وثيقة تحقق الإستقرار في البلاد وتضع تنظيماً للسلطتين التنفيذية والتشريعية بالرغم من عدم وضوح الحدود بين الإثنتين في تلك الفترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يعمر المجلس طويلاً لخلافات بين أعضائه، لكنه كرس عرفين ما زالا نافذين في الكويت هما:

الأول: يتصل بخلو المجلس من أسم ينتسب إلى أسرة الصباح، وحتى اليوم فإن آل الصباح لا يرشحون أنفسهم إلى عضوية مجلس الأمة رغم عدم وجود نص دستوري يحظر ذلك.

الثاني: يتمثل في إختيار المجلس رئيساً له وهو حمد الصقر عضو مجلس الأمة الحالي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية محمد جاسم الصقر، وبذلك ألغيت رئاسة الحاكم للمجلس تلقائياً حتى وإن قال البعض إنها ربما كانت رئاسة شرفية ما يؤكد الحرص على الفصل بين السلطات.

وبالرغم من انتهاء مجلس الشورى، إلا أن الكويتيين قد حرصوا باستمرار على المشاركة ترسخ وتجذر، إذ تم في عام (١٩٣٢م) تشكيل المجلس البلدي بالإنتخاب، بل إن الأعضاء أنتخبوا من بينهم مديراً للبلدية في حين عين الحاكم رئيساً للمجلس فيما يشبه الرئاسة الشرفية، وبعده بأربع سنوات أنتخب مجلس المعارف وعين الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت وقتذاك الشيخ عبد الله الجابر رئيساً له إلى جانب رئاسته للمجلس البلدي، وكان الانتخاب في تلك الفترة يتم من قبل مجمع إنتخابي محدود العدد يتضمن وجهاء الكويت وأبرز أفراد العائلات المعروفة في دولة الكويت(البرصان،٢٠٠٠: ٤٦-٤٧).

كان بعض الذين سافروا لتلقي العلم خارج الكويت قد تركوا بصماتهم على إختصاصات المجلس وربما بدرجة كانت تتخطى الوعي المجتمعي ليس في الكويت وحدها ولكن ربما في المنطقة بأسرها، ما عجل بإنهاء وجوده، حيث وجه الشيخ أحمد الجابر كتاباً إلى الشيخ عبد الله السالم يبلغه فيه بحل المجلس إعتباراً من يوم ٢١ كانون الأول ١٩٣٨م. وبعد مرور ما يقرب من عام ونتيجة لمطالبات محلية أدت إلى صدام بين السلطة والمطالبين بالشورى أو الديمقراطية، تم في نهاية كانون الأول ١٩٣٩م إنتخاب المجلس التشريعي الثاني والمكون من ١٤ عضواً برئاسة الشيخ عبد الله السالم الصباح، وأعد المجلس وثيقة للدستور وحولت إلى حاكم البلاد لتوقيعها فرفضها وحل المجلس بعد حوالي ثلاثة أشهر من بدء أعماله

وفي عام ٢٠١٠ أنطلقت سلسلة احتجاجات شعبية كويتية جاءت قبل الاحتجاجات التي شهدها الوطن العربي عام ٢٠١١، حيث أستخدمت فيها لأول مرة كلمة "ارحل" ضد رئيس الوزراء، وطالبت بإصلاحات اجتماعية واقتصادية، كما قامت مظاهرة حاشدة في ساحة الإرادة للإطاحة برئيس وزراء الكويت ناصر المحمد الصباح. وتوالت الإستجوابات للحكومة، وتم الدعوة الى عدم التعاون مع رئيس الوزراء أو استقالة الحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا خرج الصراع بين الحكومة والمجلس إلى الشارع في تظاهرات غير مسبوقة للمعارضين، وفرض تغيير المعادلة السياسية التي فرضتها انتخابات عام ٢٠٠٩، وشهد شهر تشرين الثاني ٢٠١١ ذروة الصدام بين الحكومة والمعارضة التي لجأت للشارع، بعد إلغاء الاستجواب المقدم من المعارضة لرئيس الحكومة ناصر المحمد في ١٥ نوفمبر بشأن قضية الاشتباه في تقديم الحكومة رشاوي لعدد من نواب مجلس الأمة ثمناً لمواقفهم المؤيدة لرئيس الوزراء، وبفعل التأثير بالمحيط العربي الثوري لجأت المعارضة إلى استخدام هذا السلوك الحراكي كفرصة للعودة بقوة للمشهد بعد إخراجها من البرلمان، وفي ظل تعنت حكومي بفعل الثقة في الأغلبية بمجلس الأمة (معهد العربية للدراسات، ٢٠١٢ :١٠-١١).

وبعد أن خرج ما يقارب ٧٠ ألف شخص إلى ساحة الإرادة، مطالبين برحيل الحكومة، قدم رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح استقالته، مما أدى ذلك إلى نزع فتيل الأزمة، وعليه فإن أربع حكومات تم استقالتها في الفصل التشريعي الثالث عشر عام ٢٠٠٩(العتيبي، ٢٠١٠ :٣٣). أما في عام ٢٠١١ تم إصدار مرسوم أميري لحل المجلس، من خلال خمسة وزراء ورئيس مجلس الوزراء ناصر المحمد الصباح والتي تعد سابقة من نوعها في الحكومات الكويتية أن يقف في منصة الإستجواب رئيس الوزراء، وبذلك أصبح من الصعب الوصول إلى تسوية بين البرلمان والحكومة، وحصل البرلمان على الحق الدستوري في استجواب رئيس الوزراء، إلا أن هذا لم يدم، ففي ٦ كانون الأول ٢٠١١ تم تعطيل البرلمان في دولة الكويت نتيجة للمقاومة الوزارية واستقالة الحكومات التي تلوح في الأفق لخلق الأزمة الدستورية.

وعليه، يرى الباحث أن هناك أزمة حقيقية بين الحكومة ومجلس الأمة، فما أن يبادر المجلس في استخدام حقه باستجواب الوزراء حتى يبدأ التلويح باستقالة الحكومة ويتم شطب الاستجواب من جدول أعمال المجلس، وقام المجلس في سابقة من نوعها باستجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح ووقوفه على منصة الاستجواب وهذا نجاح يحسب للمجلس في الممارسة العملية الديمقراطية والذي جعل من المؤسسة البرلمانية أكثر قوة وتأثيراً كسلطة تشريعية، إلا أن الحكومة أحست بصعوبة التعاون والخطر من قوة البرلمان في ممارسة حقوقه وتفعيل أدواته، فقامت بحل المجلس بمرسوم أميري. وبذلك فإن حل المجلس في الفصول التشريعية المتلاحقة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر (٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) يعد انهيار سياسي في دولة الكويت، وخلل في إعطاء فرصة للسلطة التشريعية لممارسة حقوقها التشريعية وواجبها تجاه الشعب في ظروف إقليمية عربية تشهد تغير واضح منذ نهاية ٢٠١٠ والثورات العربية في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وتصاعد حركات الاحتجاج في البحرين، وبروز الحراك الشبابي بظاهرة غير مسبوقة في الشارع الكويتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من أنه في آب ٢٠١٣ تم تشكيل حكومة جابر المبارك، إلا أنها وبعد عام من تشكيلها أي في عام ٢٠١٤، شهدت هذه الحكومة تغييرات عدّة تخللها تعديلان وزاريان واستقالتان. ففي مطلع عام ٢٠١٤، صدر مرسوم أميري بتعديل تشكيل مجلس الوزراء قضى بدخول سبعة وزراء إلى الحكومة بينهم أربعة جدد، وهم علي العمير وزيراً للنفط، وهند الصبيح وزيرة للشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة دولة لشؤون التخطيط والتنمية، وياسر أبل وزيراً للدولة لشؤون الإسكان، ونايف العجمي وزيراً للعدل ووزيراً الأوقاف والشؤون الإسلامية. وقد تباينت ردود الفعل النيابية حيال هذه التشكيلة، حيث شنّ النائبين محمد الهدية وسعدون حماد هجوماً على وزير الأشغال عبد العزيز الإبراهيم.

أشارت بعض القوى السياسية في دولة الكويت أن الخلل في مجلس الأمة الكويتي يكمن في عدم تمثيله شريحة كبيرة من الكويتيين، لسببين رئيسين: أولاً غياب الأغلبية البرلمانية في مجلس ٢٠١٢ المبطل نتيجة المقاطعة، والتي شهدت آخر انتخابات بالنظام الإنتخابي القديم وبنسبة مشاركة تفوق المجلس الحالي بفارق حوالي ١٠%. ثانياً: أرضية الصوت الواحد للمنافسة بين عشرات المرشحين، والتي هي أساس احتجاج المعارضة التي ترى أن هذا النظام غير عادل في تمثيله لرغبات الناخبين. وفي الوقت الذي يتهم فيه البعض المجلس بأنه ضعيف رقابياً، يشيد آخرون به بعدما حاز ثناء من صندوق النقد الدولي وتنويهاً بأنه الأفضل من الناحية التشريعية، وأن الرقابة فيه بعيدة عن أجواء المزايدات السياسية ورفع الشعارات، وأن هدفه العمل بصمت، والقيام بعمل تشريعي منظم ومتدفق يستهدف كل مناحي الحياة من إسكان وتعليم وصحة واقتصاد وقضايا إصلاح إداري وسياسي.

وفي ٢٧ تموز ٢٠١٣ بدأت انتخابات المجلس السادس عشر لمجلس الأمة الكويتي، وتعتبر هذه الانتخابات ثالث انتخابات نيابية تجرى خلال ١٧ شهراً، والسادسة خلال سبع سنوات، وشارك في مراقبة الانتخابات ٣٠ خبيراً من ١٥ دولة عربية من مؤسسات المجتمع المدني العربي والدولي، والذين وزعوا على كافة مناطق الانتخابات في دولة الكويت، وجاءت الانتخابات في حالة عدم الاستقرار السياسي التي عانت منه الكويت منذ سنوات(عيد، ٢٠١٣ :٢-٣). وقد تباينت مواقف القوى السياسية والاجتماعية من المشاركة في هذه الانتخابات من عدمها؛ فعلى صعيد القوى السياسية والنيابية، قاطعت "كتلة الأغلبية" في مجلس الأمة المبطل والذي أنتُخب في شباط ٢٠١٢، وبلغ عدد المقاطعين من هذه الكتلة ٢٧ نائبًا سابقًا، مؤكدين أن هذا الموقف يأتي التزامًا بما سبق أن أعلنوه قبل صدور حكم المحكمة الدستورية والذي أكد على مقاطعة أية انتخابات تتم وفق مراسيم ضرورة. حيث أن أغلب التيارات الليبرالية والإسلامية قد قاطعت الانتخابات الكويتية التي جاءت وفقاً لنظام الصوت الواحد التي فرضته هذه التيارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صبت نتائج الانتخابات لعام ٢٠١٣ في صالح مرشحي القبائل الذين حصدوا ٢٥ مقعداً أي بنسبة ٥٠% من إجمالي المقاعد، و٨ مقاعد للإسلاميين السنة، وعودة كتلة العمل الوطني بعد غياب تام عن المجلس السابق، وذلك بفوز ستة نواب أبرزهم: مرزوق الغانم، وفيصل الشايع. وخسارة لكل من أبناء الطائفة الشيعية حيث حصدوا ٨ مقاعد، نتيجة لاحتدام التنافس بين المرشحين الشيعة وغياب التنسيق فيما بينهم. أما المرأة فقد اقتصر تمثيلها على مقعدين فقط. ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب أهمها اعتماد انتخابات مجلس ٢٠١٣ على الزخم الاجتماعي وسط غياب واضح للبرامج الإنتخابية والأطروحات السياسية الإصلاحية. والعزوف النسائي عن المشاركة في الانتخابات، سواء ترشحًا أو انتخابًا، والتراجع المستمر في هذا الاتجاه؛ فقد ترشح في انتخابات ٢٠١٣ (٥) سيدات مقابل (١٣) في انتخابات ٢٠١٢، و(١٩) في انتخابات فبراير ٢٠١٢، في حين ترشحت (٢٦) سيدة في أول انتخابات شاركت فيها المرأة في ٢٠٠٦. (عيد، ٢٠١٣ :٢-٣).

ولم ينجح أي من المرشحين الذين تورطوا في قضايا شراء الأصوات والمال السياسي، مما يؤشر إلى ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الناخبين، وترسخ قناعة مجتمعية مفادها أن من يدفع المال لشراء الأصوات لن يتردد في بيع قضايا الناخبين من أجل الحصول على المال مستقبلاً (مجلس الأمة الكويتي، ٢٠١٥). وقامت الحكومة المتمثلة برئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح ببرنامج عمل الحكومة الجديد لمجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر للسنوات ٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٥-٢٠١٦، وقد أكد رئيس الوزراء الشيخ جابر على "أن الحكومة ترفع البرنامج للمجلس التزاماً بالدستور ورغبة أصيله في التعاون البناء لتحقيق مصلحة الكويت وبهدف إنجاز الإصلاحات الوطنية وتكريس الأمن الوطني والسيادة والاستقلال في علاقات البلاد مع الخارج، وهي رؤية الحكومة التي تحتضن دون تمييز جميع الكويتيين الذين اجتازوا الأزمات بالتزامهم بثوابتهم وتمسكهم بشرعيتهم في الماضي، بالإضافة إلى أن وحدتنا الوطنية هي سياجنا والحصن المنيع أمام المخاطر التي تواجهنا وسندنا الذي لا غنى عنه في مواجهة التحديات ونعمل بروح الفريق الواحد على قاعدة من التضامن الحكومي لتنفيذ أولويات المواطن الكويتي بكفاءة وفاعلية، وبالتالي أمامنا أهداف وطنية وعلينا وضع الكويت في موقعها اللائق على خارطة عالمنا الجديد. ومن بين البرنامج الحكومي رعاية الشباب، وتحسين الرعاية الصحية، وتطوير التعليم، والحفاظ على الأسرة، والرعاية والأمان الاجتماعي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة، وإعادة هيكلة وتطوير نظام الرعاية السكنية، ودعم الثقافة والإعلام، وحماية البيئة وتعزيز الاستدامة، ومعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية" (المهري، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد الكتل القبلية الأشد صلابة والأعلى عصبية بين مختلف الكتل، وتشمل أصوات القبائل نحو ٥٣ % من إجمالي الكتلة الناخبة مقابل ٤٧% للوسط الحضري، ومن في حكمهم. وعلى صعيد الكتل القبيلة تعتبر قبيلة العوازم أكبر كتلة انتخابية بين القبائل؛ بمجموع ٤٥٢٥٠ صوتاً، يتركز معظمها في الدائرتين الأولى والخامسة، تليها قبيلة مطير؛ بمجموع ٤٠٠٤٠ صوتاً، أكثرهم يتواجد في الدائرتين الرابعة والخامسة، ثم قبيلة العجمان بـ ٣٠٢٣٠ صوتاً في الدائرتين الخامسة والرابعة، فقبيلة الرشايدة بـ ٢٦٧٠٠ صوت، ثم قبيلة عنزة بـ ٢٣٤٢٠ صوتاً، ثم عتيبة بـ ١٦١١٠، ثم شمر بـ ١٣٨٥٥، وتأتي بعدها الظفير بـ ١٠٤١٥، ثم قبيلة بني هاجر بـ ٩٠٥٠، ثم تأتي بقية القبائل بأعداد أقل (السعيدي، ٢٠١٦).

تحليل لنتائج انتخابات مجلس الامة الكويتي لعام (٢٠١٦):

١. المشاركة الواسعة في عملية الاقتراع كانت السمة المميزة لانتخابات عام ٢٠١٦، ذكورًا وإناثًا، في جميع الدوائر الإنتخابية، حيث بلغت نسبة من أدلوا بأصواتهم أكثر من ٧٠%، وذلك للمرة الأولى منذ انتخابات عام ١٩٩٢ التي تلت تحرير الكويت من الغزو العراقي، الأمر الذي قد يُعيد حيوية الديمقراطية الكويتية بعد فترة من الركود أستمرت لسنوات طويلة تجاوزت العقدين من الزمن.
٢. السخط الشعبي الكبير الذي يمكن التعبير عنه بحالة الغضب من مجلس ٢٠١٣، حيث أسفر عن نسبة تغيير غير مسبوقة في تاريخ مجالس الأمة، وقد جاءت صناديق الدوائر الإنتخابية بتسونامي تغيير على النحو التالي: الأولى ٥٠%، الثانية ٤٠%، الثالثة ٧٠%، الرابعة ٨٠%، الخامسة ٦٠%، أي دخول ٣٤ نائبًا جديدًا، أي ما نسبته ٦٠%، مع سقوط العدد الأكبر من النواب الموالين للحكومة.
٣. فسخ عقد ما عُرف بـ"الأغلبية المُبطِلة"، وهي المعارضة السياسية التي ظهرت في انتخابات عام ٢٠١٢، فقد شاركت التيارات والقوى السياسية والعديد من رموز وشخصيات المعارضة في الانتخابات الأخيرة، مع وضوح تراجع شعبيتها، حيث سقط العديد من مرشحي المعارضة، بينما فاز بعضهم بمراكز متأخرة(العتيقي، ٢٠١٣).
٤. شهدت نتائج الانتخابات سقوط التيار السلفي بشكل كامل، حيث لم يُحقق أيٌّ من مرشحيه الفوز بمقاعد البرلمان، وقد يعود الأمر إلى انقسام هذا التيار من الداخل، واستمرار مقاطعة الجناح المتشدد فيه للانتخابات، وتأييد التيار لمرشحين من خارج تنظيمهم السياسي. وفي المقابل، نجح تيار الإخوان المسلمين في حصد أربعة مقاعد، وإن كانت أغلبيتها من خلال صوت القبيلة التي ينتمون إليها وليس بفضل التنظيم وقواعده.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تراجع مرشحي الخطاب الطائفي بين السنة والشيعة على حد سواء وبشكل ملحوظ، وإن أستمرت هذه الظاهرة على مستوى قلة الأفراد، وهذا قد لا يؤدي إلى اختفاء الصوت الطائفي داخل البرلمان، ولكنه بالتأكيد سيكون بدرجات أقل من المجالس الأربعة السابقة، وقد يعكس هذا المؤشر فقدان الخطاب الطائفي لبريقه وأولويته أمام تزايد التركيز على القضايا التي باتت تمس الحالة المعيشية لعموم المواطنين(السعيدي، ٢٠١٦).

٦. تراجع مقاعد النواب الشيعة من تسعة إلى ستة مقاعد، وقد يعود السبب في ذلك إلى زيادة المرشحين من هذه الطائفة في بعض الدوائر التي يتمتعون فيها بثقل عددي، أو زيادة نسبة المشاركة العامة في الدوائر الأخرى التي سبق أن نجح فيها نواب من الشيعة في حالة المقاطعة الكبيرة التي شهدتها هذه الدوائر في الانتخابات السابقة.

٧. تراجع التمثيل النيابي لأكبر القبائل، وفي مقدمتها قبيلة المطير وقبيلة العوازم، في الدوائر التي يمثلون فيها أغلبية كاسحة، كالدائرة الرابعة والخامسة على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى نظام الصوت الواحد الذي منح الفرصة للقبائل الصغيرة لترتيب أوراقها، والتركيز على مرشح واحد، في مقابل فشل الانتخابات الفرعية للقبائل الكبيرة، وتمرد الكثير من أبنائها الشباب عن الالتزام بنتائجها، وخوض العديد من مرشحي هذه القبائل للانتخابات بشكل مستقل، أو تبعًا لفخذ القبيلة الكبيرة التي فتتها نظام الصوت الإنتخابي الواحد.

٨. نجحت المرأة في حصد مقعد واحد فقط بعد غيابها مجلسين متتاليين، رغم كثافة الحضور النسائي في عملية الاقتراع، وقد يعود الأمر في ذلك إلى قلة المرشحين من الإناث، وخاصة من الشخصيات ذات التاريخ السياسي البارز، وكذلك استمرار حالة عدم تصويت المرأة للمرأة في الثقافة الكويتية،

٩. رَجَحَت كفة المعارضة بشكل واضح في الانتخابات الأخيرة، حيث يتوقع أن يصل عدد النواب الذين أبدوا في حملاتهم الإنتخابية هجومًا سياسيًّا صريحًا على الأداء الحكومي أكثر من ٢٤ نائبًا من حيث المبدأ، الأمر الذي قد يشكل أغلبية برلمانية قادرة على إسقاط الحكومة أو أي من وزرائها في التصويت على طرح الثقة في حالة تقديم الاستجوابات النيابية، ومثل هذه الكتلة المرشحة للازدياد تبقى متنوعة بين المعارضة التقليدية الإسلامية منها والليبرالية أو دعاة الإصلاح ومواجهة الفساد الحكومي والنيابي بشكل عام، وقد تزداد قوةً وصلابةً في حال أتفاقها على برنامج وطني يجمع القواسم المشتركة لكل فئات المجتمع الكويتي(السعيدي، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠. من أبرز وأهم نتائج انتخابات عام ٢٠١٦ صعود نجم المرشحين الشباب ممن أبهروا الناخبين بالخطاب السياسي والجرأة في طرح القضايا، وتقديم الحلول للمشاكل الأزلية، مع إعادة روح الأمل لعملية البناء والتنمية، وكانت المفاجأة أن يكتسح بعض هذه الرموز الجديدة صناديق الاقتراع، ويحتلوا مراتب متقدمة، ومنافسة أصحاب الخبرة ورموز التيارات السياسية الكبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : طبيعة النظم الإنتخابية في الكويت

يتميز قانون الانتخاب الكويتي بضمانه الحقوق الانتخابية للكويتيين دون تمييز، إلا أن القانون يتضمن تمييزاً ضد المواطنيين، الذين أكتسبوا الجنسية الكويتية بالتجنس، ما لم تمض على تجنسهم عشرون سنة. ففي سياق ذلك أشار الدستور الكويتي إلى إجراء انتخابات برلمانية عامة مرة كل أربع سنوات، وتنص في الوقت ذاته على ضرورة إجراء مثل هذه الانتخابات خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ حل مجلس الأمة أو انقضاء الفصل التشريعي، ولا يتجاوز وفقاً للمادة ٨٣ من الدستور مد الفصل التشريعي، بمعنى تأجيل الانتخابات بعد انقضاء عمر مجلس الأمة، إلا للضرورة في حالة الحرب، ويكون ذلك بالقانون(عامر وصنيدح، ٢٠١٥).

وفي إطار ذلك، اشارت المادة الرابعة من قانون الانتخاب الكويتي إلى قاعدة التصويت السري في الانتخابات، حيث نصت " توجب على كل ناخب أن يتولى حقوقه الإنتخابية بنفسه، ولا يبين عنه شخصاً آخر"، وتشير المادة ٣٣ أن "يجري الانتخاب بالاقتراع السري"، وتحدد المادة ٣٤ آلية التصويت السري بشكل تفصيلي، بأن" يسلم رئيس اللجنة كل ناخب ورقة انتخاب، ويتنحى الناخب ناحية من النواحي المخصصة لإبداء الرأي داخل قاعة الانتخاب، وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يعيدها إلى الرئيس، الذي يضعها في صندوق الانتخاب، ويؤشر كاتب السر في كشف الناخبين أمام أسم الناخب، الذي قدم ورقته". ويتضمن قانون الانتخاب في الكويت صيغة واضحة لتحويل الأصوات الإنتخابية إلى مقاعد نيابية، وذلك وفق نظام الانتخاب الأكثرية، حيث تشير المادة ٣٩ من القانون في فقرتها الثانية " أن يكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لمجموع عدد الأصوات الصحيحة، التي أعطيت له، فإذا حصل اثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة الأصلية فيما بينهم، وفاز بالعضوية من تعينه القرعة".

الدوائر الإنتخابية في الكويت:

عمّق قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠،الذي أشار إلى ارتفاع عدد الدوائر الإنتخابية لتصبح ٢٥ دائرة، في جانب المفاهيم القبلية ودعمها، إلا أنه في جانب آخر فُتت بعض القبائل وتوزع أفرادها على أكثر من دائرة، وهذا أدى إلى ما عرف بظاهرة الاستبدال والتحالف بين القبائل، بحيث تتحالف القبائل ذات الثقل الإنتخابي النسبي مع بعضها لإيصال مرشح لكل منها في الدائرة الواحدة، أو أن تستبدل أصوات القبيلة (أ) في دائرة معينة مع قبيلة أخرى (ب)، على أن يصوت أفراد هذه القبيلة لمرشحيها في دائرة كثافتها النسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا الأسلوب أو السلوك السياسي هو سلوك بدائي، غير قائم على أسس فكرية وسياسية واضحة ويحارب سيطرة القبيلة، معتمداً على الأسلوب نفسه وعلى المفاهيم القبلية نفسها، وهو تحالف لا يعمر طويلاً ويأتي فقط في فترة الانتخابات (الحربي،٢٠٠٨).

ولا يخرج قانون الانتخابات الجديد ٢٠٠٦/٤٢ بشأن انتخابات مجلس الأمة والذي قلص عدد الدوائر الإنتخابية إلى خمس دوائر عن سابقه في هذا المجال، ولا سيما في الدائرتين الرابعة والخامسة، كما أنه أتاح فرصة مباشرة للتحالفات القبلية في داخل الدائرة الواحدة، حيث إنه وضع كل خمس دوائر في دائرة دون مراعاة الإختلالات السابقة، إلا أن زيادة عدد الناخبين في كل دائرة من الدوائر الخمس، ولا سيما القبلية منها أربك عملية الانتخابات الفرعية مع ازدياد الوعي بين أبناء القبائل وزيادة عدد الراغبين في الترشيح لمجلس الأمة، حيث مكّن هذا القانون الجديد للروابط والبرامج الإنتخابية الفكرية والسياسية ذات البعد الوطني لتحل محل النزعات الطائفية والعصبيات القبلية (الحربي، ٢٠٠٨).

أشار القانون الجديد رقم ٢٠٠٦/٤٢ إلى "أن الهدف من تقليص الدوائر الإنتخابية من ٢٥ إلى ٥ دوائر انتخابية هو القضاء على ثغرات وسلبيات القانون السابق رقم ٩٩/ ١٩٨٠ والتي كشف عنها التطبيق العملي خلال الفصول التشريعية ما بين عامي ١٩٨١- ٢٠٠٦". وعليه، فإن نظام الدوائر الخمس والعشرون الصغيرة، الذي جرت على أساسه الانتخابات، قد قلص البعد السياسي في العملية الإنتخابية إلى حد كبير، ويعزز في المقابل تأثير عنصر العلاقات الشخصية والاجتماعية العامة للمرشحين الأفراد، كما يخضع الانتخابات لتأثير الاعتبارات القبلية والطائفية والعائلية، بالإضافة إلى شراء الأصوات وتقديم الخدمات وإنجاز المعاملات، ومن ثم فإن التمثيل السياسي في المجلس النيابي مشوه، فقد يكون تمثيل تيار سياسي أكثر من حجمه الحقيقي لاعتبارات تتصل بالوضع القبلي أو الطائفي لبعض مرشحي هذا التيار، وفي المقابل فقد يكون التمثيل أقل من الحجم الفعلي لهذا التيار السياسي أو ذلك بسبب ضعف البعد السياسي في العملية الإنتخابية في ظل الدوائر الخمس والعشرون، واعتماد اختيارات الناخبين على الاعتبارات الأخرى

أما المادة (٨٠) من الدستور الكويتي فقد أشارت إلى "أن ينتخب أعضاء مجلس الأمة بطريق الإنتخاب العام السري المباشر، وفقاً للأحكام، أتى بها قانون الإنتخاب"، ويحدد القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن إنتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدله له، في المادة الأولى منه أنه " لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة حق الإنتخاب، ويستثنى من ذلك المجنس الذي لم تمض على تجنيسه عشرون سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة (٦) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشترط للمرأة في الترشيح والإنتخاب الإلتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية"، ويحرم القانون في مادته الثانية المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من الإنتخاب إلى أن يرد إليه إعتباره (قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢).

وفي إطار ذلك، قام الشيخ عبد الله الصباح أمير الكويت في عام ١٩٦٢ بإصدار قانوناً للانتخابات البرلمانية، يتضمن الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح نفسه وإجراءات سير عملية الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج والطعن في صحتها إلى غير ذلك. وقد وافق المجلس التأسيسي آنذاك عليه وأصبح منذ ذلك الوقت نافذ المفعول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: التعريف بنظام الصوت الواحد في الكويت

يشير نظام الصوت الواحد في قانون الانتخاب الكويتي إلى إمكانية الناخب بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دائرته الانتخابية، ويضع هذا النظام الأحزاب السياسية أمام تحدي كبير، فلو كان على سبيل المثال دائرة انتخابية تنتخب أربعة ممثلين لها، فسيفوز بالانتخاب كل مرشح يحصل على ما يزيد على ٢٠% من الأصوات تقريباً. ولو حصل حزب سياسي ما على ٥٠ % من الأصوات، وذلك بفوز أثنين من مرشحيه على حوالي ٢٥ % من الأصوات لكل منهما، فإن ذلك قد يخوله الفوز بمقعدين من مقاعد الدائرة. أما في حال حصول أحد مرشحي ذلك الحزب على ٤٠ % من الأصوات في حين لم يحصل المرشح الآخر سوى على ١٠ % من الأصوات، فقد يعني ذلك عدم فوز المرشح الثاني بالمقعد، وبالتالي عدم فوز الحزب سوى بمقعد واحد فقط. وفيما لو قام ذلك الحزب بتسمية ثلاثة مرشحين له في تلك الدائرة، فإن فوزه بمقعدين قد تضمحل أكثر فأكثر، وذلك بسبب توزيع الأصوات بين مرشحيه الثلاثة في الدائرة (السعيدي، ٢٠١٦).

شكّل قانون الصوت الواحد محل خلاف بين الحكومة والمعارضة والإصلاحيين، ففي انتخابات مجلس الأمة في أيار ٢٠٠٦ حاول التيار الإصلاحي في المعارضة البرلمانية خفض عدد الدوائر الإنتخابية من ٢٥ إلى ٥ دوائر، في حين أوصت الحكومة بخفضها إلى ١٠ دوائر، وأدى ذلك إلى خلاف مع الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر وحل مجلس الأمة، وفي تموز ٢٠٠٦ مرر قانون الانتخابات الجديد بسهولة إلى المجلس، وحظي بموافقة الأمير وتم تخفيض الدوائر من ٢٥ إلى ٥ دوائر والإبقاء على ٥٠ مقعداً كعدد كلي للمقاعد في المجلس، واعتماد نظام الأصوات الأربعة لكل شخص، وكان هذا النظام في التصويت في مصلحة التحالف الإسلامي- القبلي في المعارضة الجديدة نتيجة الزخم الذي يحصل عليه المرشح القبلي من تأييد القبيلة له نتيجة التزكية التي يحصل عليها من زعيم القبيلة.

لم ينظر إلى التيار الإسلامي في دولة الكويت قبل عام ٢٠٠٩ بأنه القوة المعارضة للحكومة، إلا أن فيما بعد قد تغير الحال، وخاصة في موقف جماعة الإخوان المسلمين والجناح السياسي لها (الحركة الدستورية الإسلامية / حدس) في مواجهة رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر محمد الصباح، والذي يعرف بأنه ليبرالي الاتجاه وله خبرة دبلوماسية، وأتهم بالفساد منذ توليه منصب رئيس الوزراء أول مرة في شباط ٢٠٠٦ والذي استقال عدة مرات، وتم حل مجلس الأمة في ٢١ أيار ٢٠٠٦، وحل المجلس أيضاً في ١٩ آذار ٢٠٠٨، وحل المجلس في ١٨ آذار ٢٠٠٩ بسبب المواجهة بين الحكومة والمعارضة في مجلس الأمة، وكثرة الاستجوابات المقدمة ضد رئيس الوزراء التي تحرج السلطة والحكومة معاً، ولكن في كل مرة يتم إعادة تكليفه من جديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويظهر بوضوح أنه عندما كان مجلس الأمة يقدم طلباً لاستجواب رئيس الوزراء يقوم أمير البلاد بحل المجلس، فأدى ذلك إلى حل المجلس ثلاث مرات خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، واستقالة الحكومة سبع مرات بهدف إفشال استجواب مجلس الأمة(السعيدي، ٢٠١٦).

وفي ١ كانون الأول ٢٠١٢ أجريت انتخابات مجلس الأمة الكويتي وفقاً لقانون الانتخاب الجديد الصوت الواحد، والذي فاز برئاستها النائب علي الراشد، إلّا أن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت 53% مقارنة بنسبة مشاركة ٦٠% بالمجلس الذي سبقه، والذي أعتبره البعض ضعفاً في الشرعية الشعبية لهذا المجلس . وفي ١٦ يونيو ٢٠١٣، أي بعد ستة أشهر من عمر المجلس الجديد الذي أقيم بناءاً على قانون الصوت الواحد، حكمت المحكمة الدستورية بصحّة مرسوم الضرورة، مع إبطال المجلس نظراً لعدم دستورية مرسوم إنشاء الهيئة العليا للانتخابات. فقد تم إجراء الانتخابات الجديدة في أغسطس ٢٠١٣، حيث حصل النائب مرزوق الغانم على رئاسة مجلس الأمة، وهو شخصية تُعتبر من الطبقة التجاريّة في الكويت وعضو كتلة العمل الوطني. وكانت نسبة المشاركة في هذا المجلس أكبر من المجلس الذي سبقه، وبالرغم من ذلك إلا أن المشاركة بقيت أقل من نسبة المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٢، ويعود ذلك إلى استمرار مقاطعة الانتخابات البرلمانية من قبل المعارضة ومؤيديها. (الخالدي، ٢٠١٣).

يعتبر مجلس الأمة الكويتي ٢٠١٣، في مطلع عام ٢٠١٦ أول مجلس يستمر لمدة ثلاثة أعوام من غير حل، وبالرغم من ذلك، إلا أن هذا المجلس ما زال يواجه بعض الانتقادات. فالكثير من التيارات السياسية غير ممثّلة في البرلمان بسبب المقاطعة، بالإضافة إلى أن أرضيّة الصوت الواحد، كما يراها البعض، تتيح للمرشّح النجاح من خلال أصوات قليلة غير مناسبة للمنافسة، وهو ما قد يؤدي إلى عدم عكس اتجاهات الرأي العام الحقيقيّة. وقد انعكس الشعور بالأزمة داخل المجلس من خلال استقالة عدد من النوّاب في عام ٢٠١٤ وبعد أقل من سنة من عمر المجلس، احتجاجاً على شطب الاستجوابات وما أعتبروه ممارسة غير دستوريّة. في المقابل، يتمسّك أعضاء مجلس الأمة بضرورة دورهم من خلال إقرارهم الكثير من القوانين والتشريعات وكون هذا المجلس هو أكثر مجلس إنجازاً للقوانين، إلا أن البعض يعيب على هذا المجلس سن كل تلك التشريعات في ظل ضعف نتائجها، بالإضافة إلى حساسية أعضائه تجاه النقد (جوهر، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت نسبة المشاركة في المجلس الاول في عام ١٩٦٣ ٨٥% طبقاً لنظام الـ١٠ دوائر و٢٠٥ مرشحين و١٦٨٩٩ ناخباً. والمجلس الثاني كان في ١٩٦٧ طبقاً للدوائر الـ١٠ بنسبة مشاركة بلغت ٦٧% وعدد مرشحين ٢٢٢ ومشاركة ٢٦٧٩٢ ناخباً والمجلس الثالث في عام ١٩٧١ طبقاً للدوائر الـ١٠ بنسبة مشاركة بلغت ٥٢% وعدد مرشحين بلغ ١٨٣ وتصويت ٤٠٢٤٦ ناخباً. والمجلس الرابع عام ١٩٧٥ طبقاً للدوائر الـ١٠ بنسبة مشاركة بلغت ٦٠% وعدد مرشحين ٢٥٧ وتصويت ٥٢٩٩٣ ثم يأتي المجلس الخامس في عام ١٩٨١ بنظام الـ٢٥ دائرة بنسبة مشاركة بلغت ٩٠% وعدد مرشحين ٤٤٧ وتصويت ٤١٩٥٣ ويأتي بعد ذلك المجلس السادس في عام ١٩٨٥ بنظام الـ٢٥ دائرة وبلغت نسبة المشاركة فيه ٨٥% وعدد مرشحين ٢٦١ وتصويت ٥٦٨٤٨ مرشحاً(جوهر، ٢٠١٥).

والمجلس السابع في عام ١٩٩٢ بنظام الـ٢٥ دائرة وعدد مرشحين ٢٧٨ ونسبة تصويت ٨٣% وتصويت ٨١٤٤٠ ناخباً ثم تدرجت النسب هبوطاً وصعوداً في المجالس الأخرى والتي أثر عليها تعديل نظام الدوائر من ١٠ إلى ٢٥ إلى ٥ وتغيير نظام التصويت من ٥ الى واحد ومن خلال قراءة أرقام المشاركة في الانتخابات البرلمانية يتضح أن متوسط نسبة المشاركة في ١٧ انتخاباً منذ عام ١٩٦٢ متضمناً المجلس التأسيسي تعادل ٧٠.٧%. وفي تاريخ الانتخابات منذ عام ١٩٦٢ بلغت نسبة المشاركة في أعلى معدل لها وهو حد الـ٩٠% مرتين وهما في عام ١٩٦٢ في انتخابات المجلس التأسيسي وفي عام ١٩٨١ بعد حل البرلمان لمدة ٥ سنوات تقريباً، بينما بلغت نسبة المشاركة في حدود الـ٨٠ % ست مرات أولها كانت في عام ١٩٦٣ والمرات الخمس الأخرى كانت منذ الانتخابات الخامسة عام ١٩٨٥ إلى الانتخابات العاشرة عام ٢٠٠٣، كما بلغت نسبة المشاركة الـ٧٧ % في عام ٢٠٠٦، وبلغت حدود الـ٦٠ % أربع مرات الأولى كانت في عام ١٩٦٧ والثانية في عام ١٩٧٥ والثالثة في عام ٢٠٠٨ والرابعة في انتخابات المجلس المبطل الأول عام ٢٠١٢، وبلغت الانتخابات حدود الـ٥٠% ثلاث مرات وقعت في عام ١٩٧١ وفي سنة ٢٠٠٩ والمرة الثالثة في الانتخابات عام ٢٠١٣، وأخيراً بلغت نسبة المشاركة أدنى حدودها في عام ٢٠١٢ في المجلس المبطل الثاني، حيث كانت في حدود الـ٤٠%، وباحتساب معدل النسب العامة حسب الدراسة كانت نسبة المشاركة مرتفعة جداً في نظام الدوائر الـ١٠ وكذلك في نظام الـ٢٥ دائرة بينما أنخفض معدل المشاركة في نظام الـ٥ دوائر تبين أن نسبة المعدل العام في جميع الأنظمة عدا انتخابات عام ٢٠١٢ الثانية والتي هي ٤٠% تقريباً كانت ٧٢% تقريباً ونسبة المعدل عدا انتخابات ٢٠١٢ الأولى والتي كانت ٦٠% تقريباً ٧١% تقريباً ونسبة المعدل عدا انتخابات ٢٠١٣ والتي كانت ٥٢% تقريباً - ٧١.٨ % تقريباً، ونسبة المعدل عدا انتخابات الصوت الواحد ٢٠١٢ الثانية ٧٤ % تقريبا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد الصوت الواحد يتضح أن نسبة المقاطعة كانت ما بين ١٥ و٢٠% بينما أنخفضت نسبة المقاطعة في الانتخابات الأخيرة إلى ٩% أغلبها عدل موقفه بعد ظهور إيجابيات نظام الصوت الواحد (السعيدي، ٢٠١٦).

كانت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٦ حوالي ٣٩ المائة، وإن المقاطعة كانت كبيرة وناجحة، وهي بنسبة ٦١.٥ في المائة، عكست نتائج الانتخابات مجموعة من المؤشرات ومنها أن إقبال أبناء الطائفة الشيعية على المشاركة أكثر من أبناء الطائفة السُنية بفارق كبير، ومعنى ذلك أن المكوِّن الشيعي الذي يقدَّر حجمه بعشرين في المائة من الناخبين يكون نصف الأربعين في المائة، وهذا يُعني أن نسبة السُنة المشاركين في الانتخابات هو ٢٠ في المائة، الباقية فقط، و٨٠ في المائة من السُنة مقاطعون، وتدني أصوات المرشحين الناجحين، نسبة إلى عدد الناخبين في كل دائرة. ففي النظام السابق ٥ دوائر وأربعة أصوات كانت نسبة النجاح للأول في الدائرة حوالي ٢٠ في المائة من أصوات الناخبين في الدائرة، والخامس بين ٣ إلى ٤ في المائة، والعاشر، وهو الأخير، كان يحصل على ١٠ في المائة من أصوات الناخبين في الدائرة، أما في نظام الصوت الواحد، فقد تدنت النسبة اللازمة للنجاح للأول إلى ٧ في المائة، والخامس الى ما بين ٣ – ٤ في المائة، والعاشر إلى ما بين ١ و٢ في المائة، وفي الدائرة الخامسة انخفضت إلى ٠.٥ في المائة، أي نصف في المائة (السعيدي، ٢٠١٦).

بلغ عدد الذين سجلوا في القيود الانتخابية لعام ٢٠١٧ ما مجموعه ٤٨ ألفاً و٢٢٩، وبعد حذف الوفيات وطرح المنتقلين بين الدوائر استقر صافي الزيادة هذا العام على٣٦ ألفا و٤٣٧ ناخباً وناخبة. وفي تفاصيل صافي الزيادة سجل الرجال زيادة تقدر بـ٢٠٥٤٧ ناخباً، بيما سجلت النساء زيادة ١٥٨٨١ ناخبة، وهو ما يعني ان حصة الرجال من المسجلين الجدد بلغت ٥٦.٤%، مقابل ٤٥.٦% للنساء، وهي مقاربة لزيادة لعام ٢٠١٦ التي بلغت نسبة الرجال فيها ٥٤% مقابل ٤٦% لدى النساء. وبذلك يصل مجموع الكتلة الناخبة لعام ٢٠١٧ في الدوائر الخمس إلى ٥١٩ ألفاً و٦٢٣ ناخباً وناخبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١)

صافي زيادات الناخبين ٢٠١٧

صافي زيادات الناخبين الأخيرة 2017 - 2010	
السنة	صافي الزيادة
2010	11093
2011	4413
2012	22273
2013	17146
2014	12692
2015	12974
2016	17800
2017	36437

إحصاء للدوائر الخمس 2017			
الدائرة	نساء	رجال	المجموع
الأولى	43259	39042	82301
الثانية	31146	28221	58367
الثالثة	50071	42904	92975
الرابعة	72777	63387	136164
الخامسة	74319	74498	148817
المجموع	271572	248052	519624

المصدر: مجلس الأمة الكويتي (٢٠١٧). تقارير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢)

تغيُّرات نسب الرجال والنساء (٢٠٠٧-٢٠١٧)

تغيّر نسب رجال ونساء الكتلة الناخبة (2007 ـ 2017)		
السنة	نسبة النساء	نسبة الرجال
2007	%56.3	%43.7
2009	%54.3	%45.7
2010	%54	%46
2011	%53.8	%46.2
2012	%53.4	%46.6
2013	%53.2	%46.8
2014	%52.9	%47.1
2016	%52.4	%47.6
2017	%51.7	%48.3

المصدر: مجلس الأمة الكويتي (٢٠١٧). تقارير

تؤكد الإحصاءات الكويتية أنه ومنذ عام ٢٠٠٧، وهو أول احصاء بعد إقرار الدوائر الخمس، سجلت أعداد الرجال زيادات سنوية أعلى من أعداد النساء في فترات تسجيل الناخبين، وهو ما أدى إلى تحرك نسبة الناخبين الرجال صعوداً في إجمالي الكتلة الناخبة خلال سنوات الإحصاء التسع مقابل تراجع في نسبة النساء في الفترة نفسها. فقد ارتفعت نسبة الناخبين الرجال من إجمالي الكتلة الناخبة من ٤٣.٧% في إحصاء ٢٠٠٧ إلى ٤٥.٧% في عام ٢٠٠٩ ثم زادت إلى ٤٦.٥ في عام ٢٠١٠، وارتفعت في عام ٢٠١١ إلى نسبة ٤٦.٢%، ثم وصلت إلى٤٦.٦ % في عام ٢٠١٢، وبلغت فى الإحصاء ٢٠١٦ ما نسبته ٤٧.٦%، في مقابل تراجع مستمر في نسبة الناخبات النساء من ٥٦.٣% في اول إحصاء عام ٢٠٠٧ إلى ٥٣.١% وارتفعت إلى ٥٤% في عام ٢٠١٠ ووصلت فى احصاء ٢٠١٦ إلى ٥٢.٤%. وفي الاحصاء ٢٠١٧ بلغت نسبة النساء من مجموع الكتلة الناخبة ٥١.٧% مقابل ٤٨.٣ %للرجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣)

مقارنة بين الدوائر الخمسة

مقارنة بين أول وآخر إحصاء للدوائر الخمس

الدائرة	إحصاء 2007	إحصاء 2017	الزيادة بالعدد	الزيادة بالنسبة
الأولى	64784	82301	17517	%27
الثانية	39889	58367	18478	%46.4
الثالثة	56258	92975	36717	%65.3
الرابعة	90882	136164	45282	%49.8
الخامسة	94981	148817	53836	%56.7
المجموع	346794	519623	172829	%49.8

المصدر: مجلس الأمة الكويتي (٢٠١٧). تقارير

زيادات السنوات العشر :

على صعيد زيادات الدوائر في السنوات العشر بين إحصائي ٢٠٠٧ و٢٠١٧، سجلت الدائرة الانتخابية الثالثة اعلى نسبة نمو، حيث سجلت نسبة نمو تقدر بـ ٦٥.٣% ومقارنة بإحصاء ٢٠٠٧ وبزيادة تقدر بـ ٣٦٧١٧ ناخبا وناخبة خلال عشر سنوات، وحلت الدائرة الخامسة ثانية في الترتيب بنسبة نمو تقدر بـ ٥٦.٧ %وصافي زيادة تقدر بـ ٥٣٨٣٦ ناخباً وناخبة خلال الفترة نفسها. وجاءت الدائرة الرابعة ثالثاً، بنسبة نمو تقدر بـ ٤٩.٨ %بزيادة ٤٥٢٨٢ ناخباً وناخبة خلال سنوات الاحصاء، أما الدائرة الثانية فقد سجلت نسبة نمواً بـ ٤٦.٤ %وبواقع زيادة ١٨٤٧٨ ناخباً وناخبة، في حين سجلت الدائرة الأولى نسبة نمو تقدر بـ ٢٧% خلال الفترة نفسها وبصافي زيادة يقدر بـ ١٧٥١٧ ناخباً وناخبة. وذلك لأسبابٍ عديدة متداخلة، منها ما هو اجتماعي وما هو سياسي، يظهر في المجتمع الكويتي بوضوح تأثير الكتل والبلوكات الانتخابية القبلية منها، والمذهبية، والعائلية، على الحالة الانتخابية العامة وعلى الثقافة السياسية السائدة، وما يتبعه من سلوك وقيم تنتشر وتسود بين افراد المجتمع وتتجلى وتظهر عند الممارسة الانتخابية، حيث يتم استثمار هذه الروابط واستخدامها في الحشد والتعبئة الانتخابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تضاعفت هذه التأثيرات عقب إقرار الصوت الواحد الذي أدى إلى تراجع ظاهر في الجرعة السياسية في المجتمع الكويتي، فتحركت تلك التشكيلات التقليدية لملء الفراغ الناجم عن ذلك التراجع وترتب على ذلك صعود محسوس للهويات والشعارات الاخرى.

الجدول رقم (٤)

صافي زيادات الناخبين ٢٠١٧

ترتيب مناطق الكويت الانتخابية من حيث الزيادة		
ترتيب	المنطقة	الزيادة
1	ام الهيمان (علي الصباح)	1754
2	الجهراء الجديدة	1708
3	سعد العبدالله	1628
4	سلوى	1306
5	مبارك الكبير	1181
6	جابر العلي	1162
7	الصباحية	1022
8	العدان	969
9	القصور	949
10	عبدالله المبارك	900
11	الفردوس	893
12	الظهر	887
13	صباح السالم	885
14	العارضية	822
15	الجهراء القديمة	787

المصدر: مجلس الأمة الكويتي (٢٠١٧). تقارير

تبيّن تسجيلات ٢٠١٧ ترتيب المناطق من حيث صافي الزيادة، كذلك أعداد المسجلين الجدد في ١٥ منطقة انتخابية هي الأكبر في تسجيلات الناخبين علي مستوى الكويت؛ فقد حلت ثلاث مناطق من الدائرة الرابعة في المراكز الخمسة في ترتيب المناطق التي سجلت أكبر الزيادات هذا العام، فجاءت منطقة ام الهيمان (علي صباح السالم) بصافي زيادة ١٧٥٤ ناخبا وناخبة أولا، تلتها ثانيا الجهراء الجديدة بـ ١٧٠٨ ناخبين وناخبات، ثم سعد العبدالله الانتخابية (الدائرة الرابعة) بـ ١٦٢٨ ناخباً وناخبة، وجاءت منطقة مبارك الكبير (الدائرة الخامسة) في المرتبة الرابعة بصافي زيادة ١١٨١ ناخبا وناخبة، ثم منطقة جابر العلي خامسة بـ ١١٦٢ ناخبا وناخبة، تلتها منطقة سلوى (الدائرة الاولى) بـ ١٣٠٦، جاءت بعدها ثلاث مناطق من الدائرة الخامسة: الصباحية بـ ١٠٢٢ ثم العدان ٩٦٣، فالقصور ٩٤٩ ناخباً وناخبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاءت بعدها منطقة «عبدالله المبارك» الانتخابية بـ ٩٠٠ ناخب وناخبة في المركز العاشر، تلتها منطقة الفردوس (الدائرة الرابعة) ٨٩٣ ناخباً وناخبة، وبعدها منطقة الظهر بـ ٨٨٧ ناخباً وناخبة، تلتها منطقة صباح السالم بـ ٨٨٥ ناخباً وناخبة، ثم العارضية (الدائرة الرابعة) بـ ٨٢٢ ناخباً وناخبة، جاءت بعدها الجهراء القديمة بـ ٧٨٧ ناخباً وناخبةً.

الجدول رقم (٥) أكبر المناطق الإنتخابية

أكبر المناطق انتخابياً		
المنطقة	الدائرة	الناخبون
الجهراء الجديدة 1	الرابعة	25565
صباح السالم 2	الخامسة	20049
الجهراء القديمة 3	الرابعة	20002
الصباحية 4	الخامسة	19465
الفردوس 5	الرابعة	18536
الرميثية 6	الاولى	18287
بيان 7	الاولى	15037
الرقة 8	الخامسة	14695
العارضية 9	الرابعة	14290
سلوى 10	الاولى	13726
جابر العلي 11	الخامسة	13089
الجابرية 12	الثالثة	11590
مشرف 13	الاولى	11033
الروضة 14	الثالثة	11103
الظهر 15	الخامسة	9986

المصدر: مجلس الأمة الكويتي (٢٠١٧). تقارير

بإضافة أعداد المضافين في تسجيلات ٢٠١٧ إلى حجم الكتلة الناخبة تتضح قائمة أكبر المناطق الانتخابية، والتي تظهر أن أربعَ مناطق من القائمة تتبع الدائرة الانتخابية الرابعة، وأربعاً أخرى تتبع الخامسة وثلاثاً تتبع الأولى، ومنطقتين في الدائرة الثالثة ضمن قائمة أكبر المناطق الانتخابية في الكويت، حيث تعد منطقة الجهراء الجديدة (الدائرة الرابعة) أكبر منطقة انتخابية في عموم الكويت بإجمالي كتلة ناخبة تقدر بـ ٢٥٥٦٥ ناخباً وناخبة، تلتها ثانياً منطقة صباح السالم من الدائرة الخامسة بإجمالي ناخبين وصل إلى ٢٠٠٤٩ ناخباً وناخبة، ثم منطقة الجهراء القديمة من الدائرة الرابعة ثالثاً وبفارق ٤٧ ناخباً وبمجموع ٢٠٠٠٢ ناخب وناخبة، ثم منطقة الصباحية من الدائرة الخامسة بـ١٩٤٦٥ ناخباً وناخبة، ثم الفردوس من الدائرة الرابعة وبمجموع ١٨٥٣٦ ناخباً وناخبة متجاوزة الرميثية التي بلغ عدد ناخبيها ١٨٢٨٧. وجاءت بيان من الدائرة الأولى سابعاً بمجموع ١٥٠٣٧ ناخباً وناخبة، تلتها منطقة الرقة من الدائرة الخامسة في المرتبة الثامنة بمجموع ١٤٦٩٥ ناخباً وناخبة، فيما جاءت منطقة العارضية من الدائرة الرابعة في المركز التاسع بعدد ١٤٢٩٠ ناخباً وناخبة، تلتها منطقة سلوى من الدائرة الاولى عاشراً بـ ١٣٧٢٦ ناخباً وناخبة، وجاءت بعدها مناطق جابر العلي، الجابرية، مشرف والروضة على التوالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : الجانب الميداني للدراسة

المبحث الأول: الدراسة الميدانية

تم في هذا المبحث عرض لمنهج الدراسة الميدانية، ومجتمع الدراسة، واختبارات صدق وثبات أداة الدراسة، ونتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

منهجية الدراسة:

أعتمدت الدراسة المناهج التالية في الإجابة عن تساؤلاتها:

الإقتراب النسقي: الذي يعد أهم الإقترابات في دراسة الظواهر السياسية، باعتماده على النظام المفتوح لأي ظاهرة في تعاملها مع متغيرات البيئة المحيطة من خلال المدخلات والمخرجات وعملية التحويل، ويمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة وفق أعتبارين:

أ. أن عملية الانتخابات هي عبارة عن نظام يتضمن مدخلات ومخرجات وتعتمد على التغذية العكسية.

ب. أن السلوك الإنتخابي هو متغير يتواجد ضمن منظومة متكاملة نسقية وديناميكية، يتفاعل مع نظم أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

الإقتراب المؤسساتي (القانوني): الذي يعتمد على المؤسسة كوحدة تحليل، وانتظام العمليات السياسية، وسيتم استخدامه في هذه الدراسة على اعتبار أن الانتخابات تعهد إلى مؤسسة تتكفل بها، في إطار تنظيمي قانوني.

أسلوب الدراسة الميدانية، هو تلك القراءات والإطلاع وجمع المعلومات، وتكوين رصيد علمي عن الظاهرة المراد دراستها فهي بذلك تتكون من جانبين: نظري وميداني، فالنظري يتمثل في جمع المعلومات التي تخدم البحث من مجموع الأعمال والأدبيات النظرية (كتب، دراسات سابقة، مجلات، وثائق)، أما الميداني فهو مجموع الأعمال الميدانية التي تتطلب نزول الباحث إلى الميدان لجمع الحقائق والمعلومات الميدانية، وعلى هذا الأساس تم اعتماد الدراسة الميدانية لتحليل السلوك الإنتخابي في الكويت.

وأعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب الدراسة الميدانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمع الدراسة:

بلغ عدد الكلي للطلبة للكويتيين المقيدين في جامعة الكويت (٣٢.٣٨٤) طالباً وطالبة منهم (٢٣.٧١٥) من الذكور وبنسبة تمثيل (٧٣.٣%) ، فيما بلغ عدد الطالبات (٨.٦٦٩) طالبة يشلكن ما نسبته (٢٦.٧%) ، ومن حيث نوع الكلية يلاحظ ارتفاع نسبة طلبة الكليات الإنسانية والبالغة (٦٨.٤%) مقابل ما نسبته (٣١.٥%) من طلبة الكليات العلمية.

جدول رقم (٦): توزيع مجتمع الدراسة حسب والجنس والكلية

الفئة	المتغير	فئة المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الطلبة	الجنس	ذكور	٢٣٧١٥	٧٣.٣
		اناث	٨٦٦٩	٢٦.٧
	المجموع		٣٢٣٨٤	١٠٠.٠
	الكلية	علمية	١٠٢٢٩	٣١.٥
		انسانية	٢٢١٥٥	٦٨.٥
	المجموع		٣٢٣٨٤	١٠٠.٠

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة من طلبة الجامعة مكونة من (٢٥٠) طالباً وطالبة، وكان عدد الاستمارات التي تم جمعها وتحليلها (٢٠٠) استمارة قابلة للتحليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧): توزيع عينة الدراسة من الطلبة حسب الجنس، والسنة الدراسية، ومكان السكن

المتغير	فئة المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	١٥٠	75
	اناث	٥٠	25
المجموع		٢٠٠	١٠٠.٠
السنة الدراسية	اولى	٤٥	22.5
	ثانية	٥٥	27.5
	ثالثة	٨٠	40
	رابعة	٢٠	10
المجموع		٢٠٠	١٠٠.٠
مكان السكن	داخل العاصمة	١٤٥	72.5
	خارج العاصمة	٤٥	22.5
المجموع		190	100.0
تشارك في الانتخابات النيابية بشكل مستمر	نعم	١٢١	60.5
	لا	٧٩	39.5
المجموع		٢٠٠	١٠٠.٠
قوانين الانتخاب في الكويت تلبي حاجات المواطن الكويتي	نعم	٨٥	42.5
	لا	١١٥	57.5
المجموع		٢٠٠	١٠٠.٠
قوانين الانتخاب تؤثر على مشاركتك بالانتخابات	نعم	١٨٠	90
	لا	٢٠	10
المجموع		٢٠٠	١٠٠.٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدوات الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم مراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

الأداة الرئيسية:

أعتمدت الدراسة على أداة في جمع البيانات حول موضوع الدراسة وهي:-

استبيان موجه للطلبة يتكون هذا الاستبيان من قسمين، الأول يحتوي على الخصائص العامة والثاني صمم على غرار مقياس ليكرت الخماسي.

وأعطيت الأوزان(٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي، وتتوزع هذه الفقرات على المجالات التالية:

أولاً: قوانين الانتخاب في الكويت

ثانياً: السلوك التصويتي للناخب الكويتي

ثبات الأداة:

لحساب ثبات أداة الدراسة قام الباحث باستخدام طريقة إعادة تطبيق الاختبار (Test –Retest)، إذ طبقت الاستبانة على (٣٣) طالب وطالبة من جامعة الكويت من خارج عينة الدراسة وبفارق زمني بين المرتين مدته (١٥) يوماً، وأستخدم الباحث لحساب الثبات معادلة بيرسون Pearson Correlation، وكانت قيمة معامل الثبات ٨٨، وهي نسبة جيدة لأغراض الدراسة.

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cornobach Alpha) لاختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ومتغيراتها ومجالاتها، وبلغت قيمة معامل كرونباخ الفا بين جميع فقرات مقياس الدراسة لعينة الطلبة (٠.٩٤٣) .

تصحيح أداة الدراسة:

تم تصميم المقاييس وفق مقياس ليكرت الخماسي بحيث تأخذ الاجابات على الفقرات خمس درجات للقياس وهي (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأعطيت الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي، وبهدف تحديد درجة الموافقة تم ما يلي:

استخراج مدى المقياس= ٥-١= ٤

قسمة مدى المقياس على (٣) وهي عدد المستويات= ١.٣٣ وهو طول الفئة.

وأعتمدت الفئات التالية بناء على متوسطات الاجابات:

١.٠٠-٢.٣٣: درجة منخفضة.

٢.٣٤-٣.٦٧: درجة متوسطة.

٣.٦٨-٥.٠٠: درجة مرتفعة.

مصادر المعلومات الثانوية:

لتغطية الجانب النظري من الدراسة تم الرجوع، إلى الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والمواقع الالكترونية التي تناولت موضوع الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

لمعالجة البيانات تم استخدام التحليلات الإحصائية الآتية: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

يتناول هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة الميدانية، وذلك بعد جمع وترميز وادخال البيانات وتحليلها إحصائياً، وتم عرض النتائج وفق أسئلتها. كذلك تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات الاستبيان، ومن ثم عرض النتائج مفصلة لكل مجال.

اتجاهات المبحوثين نحو قوانين الانتخاب في الكويت:

جدول رقم (٨): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد الدراسة على مقياس قوانين الانتخاب من وجهة نظرهم

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١.	قانون الانتخاب في الكويت عصري.	4.26	1.15	مرتفعة
٢.	قانون الصوت الواحد لا يتوائم مع طبيعة المجتمع الكويتي.	4.01	1.10	مرتفعة
٣.	تحفزك مرونة النظام الإنتخابي المطبق إلى التصويت.	3.98	1.11	مرتفعة
٤.	تعيقك تعقيدات النظام الإنتخابي المطبق من التصويت.	3.98	1.14	مرتفعة
٥.	إن ديمقراطية النظام الإنتخابي الكويتي تدفعك إلى التصويت.	٢.٩٨	1.21	مرتفعة
٦.	إن شفافية و وضوح النظام الإنتخابي يدفعك إلى التصويت.	3.91	1.22	مرتفعة
٧.	ترى أن النظام الإنتخابي المطبق لا يمكنك من ممارسة حقك الإنتخابي.	3.87	1.22	مرتفعة
٨.	ترى أن النظام الإنتخابي غير عادل لذلك تمتنع عن التصويت.	3.83	1.19	مرتفعة
٩.	تدفعك نزاهة النظام الإنتخابي و مصداقية الهيئة الإنتخابية إلى التصويت.	3.81	1.18	مرتفعة
١٠.	النظام الإنتخابي المطبق يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع و هو ما يدفعك إلى التصويت.	٢.٣٦	1.25	مرتفعة
١١.	ساهم قانون الصوت الواحد في تحفيز جميع اطياف المجتمع للمشاركة في هذه الانتخابات	٢.76	1.25	مرتفعة
١٢.	ساهم قانون الصوت الواحد في تعميق دولة العدالة والمساواة	3.75	1.27	متوسطة
الدرجة الكلية		٣.٧١	٠.٦٩	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من بيانات الجدول رقم (٨) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على مقياس قوانين الإنتخاب في الكويت من وجهة نظر الطلبة، فقد بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (٣.٧١) وانحراف معياري (٠.٦٩). حيث تشير نتائج التحليل إلى أن العبارة التي تنص على "قانون الانتخاب في الكويت عصري" كانت بتوسط حسابي (٤.٢٦) بينما العبارة التي تنص على "قانون الصوت الواحد لا يتوائم مع طبيعة المجتمع الكويتي" كانت بمتوسط حسابي (٤.٠١) في حين العبارة التي تنص على"تحفزك مرونة النظام الإنتخابي المطبق إلى التصويت" حصلت بتوسط حسابي (٣.٩٨) وحصلت العبارة التي تنص على "تعيقك تعقيدات النظام الإنتخابي المطبق من التصويت" كانت بتوسط حسابي (٣.٩٨) وحصلت العبارة التي تنص على "إن ديمقراطية النظام الإنتخابي الكويتي تدفعك إلى التصويت" متوسط حسابي (٣.٩٧) وحصلت العبارة التي تنص على "إن شفافية و وضوح النظام الإنتخابي يدفعك إلى التصويت" بتوسط حسابي (٣.٩١) وكانت العبارة التي تنص على "ترى أن النظام الإنتخابي المطبق لا يمكنك من ممارسة حقك الإنتخابي" يتوسط حسابي (٣.٨٧) وحصلت العبارة التي تنص على "ترى أن النظام الإنتخابي غير عادل لذلك تمتنع عن التصويت" بمتوسط حسابي (٣.٨٣) وحصلت العبارة التي تنص على "تدفعك نزاهة النظام الإنتخابي و مصداقية الهيئة الإنتخابية إلى التصويت" متوسط حسابي (٣.٨١) وكانت العبارة التي تنص على "النظام الإنتخابي المطبق يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع وهو ما يدفعك إلى التصويت" بتوسط حسابي (٢.٣٦) والعبارة التي تنص على "ساهم قانون الصوت الواحد في تحفيز جميع اطياف المجتمع للمشاركة في هذه الانتخابات" بتوسط حسابي (٣.٧٦) والعبارة التي تنص على "ساهم قانون الصوت الواحد في تعميق دولة العدالة والمساواة" بتوسط حسابي (٣.٧٥) والعبارة التي تنص على "أضعف قانون الصوت الواحد من دور القبائل في الانتخابات" متوسط حسابي (٤.٢٦)

اتجاهات المبحوثين نحو السلوك الإنتخابي في الكويت:

جدول رقم (٩): المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد الدراسة على مقياس السلوك الإنتخابي في الكويت

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
.١	الانتخاب مسؤولية ويجب المشاركة في العملية الإنتخابية .	3.70	1.28	متوسطة
.٢	تمتنع عن التصويت لعدم رضاك عن قانون الانتخاب	3.63	1.36	متوسطة
.٣	تعتقد ان قانون الصوت الواحد ادى الى مقاطعة الانتخابات	3.61	1.32	متوسطة
.٤	تدفعك الدعاية الإنتخابية للمشاركة في الانتخابات.	3.56	1.28	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥.	الوعود و الإغراءات التي قدمها المرشحين دفعتك للتصويت.	3.55	1.18	متوسطة
٦.	البرامج الإنتخابية لا تتوافق و طموحاتك جعلتك تمتنع عن التصويت.	3.55	1.28	متوسطة
٧.	ظهور قضايا حساسة (كالتنمية – الأمن – الاستقرار) في البرامج الإنتخابية دفعك إلى التصويت.	3.47	1.32	متوسطة
٨.	نزاهة وشفافية الانتخاب تعزز من قدرتك على ممارسة حقك الإنتخابي.	3.70	1.31	متوسطة
٩.	العشيرة عامل رئيسي في تحديد سلوكك الإنتخابي.	3.63	1.42	متوسطة
١٠.	تشارك في الانتخابات بشكل مستمر تعبيراً عن انتمائك الوطني	٣.٥٥	١.٢٩	متوسطة
الدرجة الكلية		٣.٧١	٠.٦٩	متوسطة

يتضح من بيانات الجدول رقم (٩) وجود درجة متوسطة من الموافقة على مقياس التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية من وجهة نظر الطلبة، فقد بلغ متوسط الاجابات الكلي على المقياس (٣.٧١) وانحراف معياري (٠.٦٩). حيث تشير نتائج التحليل الى أن العبارة التي تنص على "الانتخاب مسؤولية ويجب المشاركة في العملية الإنتخابية" بتوسط حسابي (٣.٧٠) وكانت العبارة التي تنص على "تمتنع عن التصويت لعدم رضاك عن قانون الانتخاب" بمعدل حسابي (٣.٦٣) والعبارة التي تنص على "تعتقد أن قانون الصوت الواحد أدى إلى مقاطعة الانتخابات" بمتوسط حسابي (٣.٦١) والعبارة التي تنص على "تدفعك الدعاية الإنتخابية للمشاركة في الانتخابات" بمعدل حسابي (٣.٥٦) وكانت العبارة التي تنص على "الوعود والإغراءات التي قدمها المرشحين دفعتك للتصويت" بتوسط حسابي (٣.٥٥) والعبارة التي تنص على "البرامج الإنتخابية لا تتوافق وطموحاتك جعلتك تمتنع عن التصويت) بتوسط حسابي (٣.٥٥) والعبارة التي تنص على "ظهور قضايا حساسة (كالتنمية – الأمن – الاستقرار) في البرامج الإنتخابية دفعك إلى التصويت" بتوسط حسابي (٣.٤٧) والعبارة التي تنص على "نزاهة وشفافية الانتخاب تعزز من قدرتك على ممارسة حقك الإنتخابي" بمتوسط حسابي (٣.٧٠) والعبارة التي تنص على "العشيرة عامل رئيسي في تحديد سلوكك الإنتخابي" بتوسط حسابي (٣.٦٣) والعبارة التي تنص على "تشارك في الانتخابات بشكل مستمر تعبيراً عن انتمائك الوطني" بتوسط حسابي (٣.٥٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الإنتخابية في الكويت على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة وذلك باختبار الفروق بين متوسط اجابات أفراد الدراسة على المقياس وبين متوسط المقياس الافتراضي (٣) والذي يشير إلى محايد، وتكون قاعدة القرار:

- **إذا كانت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولية، أو قيمة الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥ فأننا نقبل وجود فروق، أي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الإنتخابية في الكويت على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي.**
- **إذا كانت قيمة (ت) المحسوبة أقل من (ت) الجدولية، أو قيمة الدلالة الإحصائية أعلى من ٠.٠٥ فأننا نرفض وجود فروق، أي لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الإنتخابية في الكويت على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي.**

جدول رقم (١٠): نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الإنتخابية في الكويت على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي.

متوسط الاجابات	الانحراف المعياري	متوسط المقياس الافتراضي	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الاحصائية
٣.٨٥	٠.٨٣	٣.٠٠	١١.٦٤٠	١٩٩	١.٩٦٠	*٠.٠٠٠

*** الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥).**

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسط إجابات أفراد الدراسة على المقياس وبين متوسط المقياس الافتراضي (٣) والذي يشير إلى محايد، فقد بلغت قيمة (ت المحسوبة (١١.٦٤٠) والدلالة الإحصائية لها (٠.٠٠٠)، وبذلك تقبل فرضية الدراسة التي تنص على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الإنتخابية في الكويت على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير ذلك الى أهمية النظام الانتخابي في تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية كون قانون الانتخابات يعد احد مكونات عملية البناء والتحول الديمقراطي والتعددية السياسية، فهو من أهم القوانين ذات العلاقة بالديمقراطية، حيث إن النظم الديمقراطية تولي الانتخابات وقوانينها وأنظمتها أهمية كبرى، لان الانتخابات هي أفضل وسيلة لاختيار الحكام وممثلي الشعب بطريقة ديمقراطية لممارسة السلطات باسم الشعب، ويعتبر وجود قانون انتخاب عصري يضمن المساواة لجميع المواطنين من حيث حق الانتخاب وحق الترشيح والابتعاد عن كافة أشكال التمييز بين فئات المجتمع، مؤشرا على مدى تقدم أو تراجع الديمقراطية.

الفرضية الثانية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقانون الصوت الواحد في الكويت على السلوك الإنتخابي.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة وذلك باختبار الفروق بين متوسط اجابات أفراد الدراسة على المقياس وبين متوسط المقياس الافتراضي (٣) والذي يشير إلى محايد، وتكون قاعدة القرار:

- إذا كانت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولية، أو قيمة الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥ فأننا نقبل وجود فروق، أي يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقانون الصوت الواحد في الكويت على السلوك الإنتخابي.
- إذا كانت قيمة (ت) المحسوبة أقل من (ت) الجدولية، أو قيمة الدلالة الاحصائية أعلى من ٠.٠٥ فأننا نرفض وجود فروق، أي لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقانون الصوت الواحد في الكويت على السلوك الإنتخابي.

جدول رقم (١١): نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لقانون الصوت الواحد في الكويت على السلوك الإنتخابي

متوسط الاجابات	الانحراف المعياري	متوسط المقياس الافتراضي	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الاحصائية
٣.٦٥	٠.٨٥	٣.٠٠	١٠.١٢٣	١٩٩	١.٩٦٠	*٠.٠٠٠

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤٠.٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥≥ α) بين متوسط اجابات أفراد الدراسة على المقياس وبين متوسط المقياس الافتراضي (٣) والذي يشير إلى محايد، فقد بلغت قيمة (ت المحسوبة (١١.٦٤٠) والدلالة الإحصائية لها (٠.٠٠٠)، وبذلك تقبل فرضية الدراسة التي تنص على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقانون الصوت الواحد في الكويت على السلوك الإنتخابي "، وهذا يشير ألى أن قانون الصوت الواحد المعمول به في الكويت له تأثير على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي ومشاركته في العملية الانتخابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : الخاتمة

تعتبر العمليات الانتخابية الكويتية أحد العناصر المهمة في العملية الديمقراطية في دولة الكويت، حيث تشهد البلاد تفاعلاً ديمقراطياً يشتمل على أنماط متعددة من الانتخابات التي تبدأ في الجمعيات والمؤسسات ومختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والفكرية والسياسية. ومما لا شك فيه أن الانتخابات العامة تشكل مهماز التجربة الديمقراطية ونابضها الحيوي، لأن التجربة الديمقراطية ترتكز في نجاحها على نجاح المعايير الإنتخابية وسلامتها، حيث تمثل شفافية هذه الانتخابات وموضوعيتها الصورة الحقيقية لسلامة الحياة الديمقراطية السياسية في المجتمع والدولة. ويقضي الدستور الكويتي بإجراء انتخابات برلمانية عامة مرة كل أربع سنوات، وينص في الوقت أو انقضاء الفصل التشريعي، ولا يجوز وفقاً للمادة ٨٣ من الدستور مدّ الفصل التشريعي، بمعنى تأجيل الانتخابات بعد انقضاء عمر مجلس الأمة، إلا للضرورة في حالة الحرب، ويكون ذلك بقانون. لكن على أرض الواقع فقد شهدت الكويت انقلابين على الدستور في العامين ١٩٧٦-١٩٨٦ جرى خلالهما حلّ مجلس الأمة على خلاف ما قرره الدستور، ولم تجر انتخابات جديدة إلا بعد مضي فترة غير قصير، ويضمن قانون الانتخاب في الكويت الحقوق الإنتخابية للمواطنين من دون تمييز على أساس جنسي أو عرقي أو لغوي أو ديني أو مذهبي أو جهوي أو قبلي أو عشائري، لكن القانون يتضمن تمييزاً ضد المواطنين، الذين أكتسبوا الجنسية الكويتية بالتجنس، ما لم تمض على تجنيسهم عشرون سنة.

شهد قانون الانتخابات الكويتي منذ صدوره قبل نصف قرن مجموعة من التعديلات، لعل أبرزها السماح للمرأة بالانتخاب والترشح لعضوية المجلس، إذ تم تعديل قانون توزيع الدوائر الانتخابية وتغيير النظام الانتخابي من خلال مرسوم الصوت الواحد.وبمقتضى الدستور يتمتع مجلس الأمة بصلاحيات واسعة تهدف إلي حفظ المصلحة العامة، ومن هذه الصلاحيات حق استجواب الوزراء وتشكيل لجان التحقيق، ومنذ صدور أول قانون انتخاب تم تعديلة ومر بمراحل مختلفة، وتمت إضافة تعديلات كثيرة عليه، إذ كان آخر التعديلات تلك التي جرت العام الماضي، ووضعت بعض الموانع أمام حق الانتخاب والترشح للمدانين في قضايا معينة، وكان أحد أهم هذه التعديلات على قانون الانتخاب هو صدور مرسوم الصوت الواحد الذي قاطعت المعارضة الانتخابات بسببه، وقد طبقت الكويت منذ عام ٢٠١١ قانون الصوت الواحد للناخب وجرت انتخابات لمجلس الامة في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ والانتخابات الكويتية في عام ٢٠١٦ والتي كانت أول مقياس حقيقي لتأثير «الصوت الواحد» على الخريطة الانتخابية في الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: النتائج :

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى: التي نصت على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الإنتخابية في الكويت على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي، ويعزى ذلك الى أن النظام الانتخابي في الكويت (نظام الصوت الواحد) قد أثر انتخاب الناخب الكويتي ، ويشير ذلك الى أهمية النظام الانتخابي في تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية كون قانون الانتخابات يعد احد مكونات عملية البناء والتحول الديمقراطي والتعددية السياسية، فهو من أهم القوانين ذات العلاقة بالديمقراطية.

أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية: التي نصت على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لقانون الصوت الواحد في الكويت على السلوك الإنتخابي، وهذا يشير ألى أن قانون الصوت الواحد المعمول به في الكويت له تأثير على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي ومشاركته في العملية الانتخابية .

- **بينت الدراسة أن نسبة كبيرة من الطلبة قد أعتبروا أن قانون الصوت الواحد المعمول به في الكويت لا يتوائم مع طبيعة المجتمع الكويتي بمتوسط حسابي (٤.٠١)، وهذا يعكس حالة من عدم الرضا لدى شريحة من المجتمع الكويتي عن القانون، وهذا القانون لا يتوائم مع التركيبة الديمغرافية والثقافية للمجتمع الكويتي .**

- **وضحت نتائج التحليل أن مرونة النظام الإنتخابي المطبق والمعمول به في الكويت تحفز الطلبة على التصويت في الانتخابات البرلمانية بمتوسط حسابي (٢.٩٨)، وهذا يشير إلى أن عدم تعقيد النظام الانتخابي، وسهولة عملية الاقتراع واجراءاته يعزز التوجهات الايجابية لدى الناخب الكويتي للمشاركة في الانتخابات البرلمانية .**

- **بينت الدراسة أن تعقيدات النظام الإنتخابي المطبق في الكويت " قانون الصوت الواحد "تعيق عملية التصويت بمتوسط حسابي (٣.٩٨) .**

- **أشارت نتائج الدراسة إلى إن ديمقراطية النظام الإنتخابي الكويتي تدفع الطلبة على التصويت في الانتخابات البرلمانية بمتوسط حسابي (٢.٩٨)، مما يشير إلى وجود اتجاهات سلبية لدى الطلبة عن قانون الانتخاب في دولة الكويت، كون قانون الانتخاب " قانون الصوت الواحد " لا يتوائم مع الديمقراطية مما يؤثر بشكل سلبي على رغبة الطلبة في التصويت في الانتخابات البرلمانية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بينت الدراسة أن شفافية ووضوح النظام الإنتخابي يدفع المواطن إلى التصويت جاءت بمتوسط حسابي (٣.٩١)، وهذا يشير إلى أن فهم الطلبة لقانون الصوت الواحد وتطبيقه بشكل حيادي ونزيه وشفاف يعزز من السلوك الإنتخابي الإيجابي لدى الطلبة .
- توصلت الدراسة إلى أن نزاهة النظام الإنتخابي ومصداقية الهيئة الإنتخابية تعزز التوجهات الايجابية لدى الطلبة نحو ممارسة حقهم في التصويت في الانتخابات البرلمانية.
- بينت الدراسة أن النظام الإنتخابي المطبق لا يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع وهو ما يدفعك إلى التصويت في الانتخابات البرلمانية، حيث بينت الدراسة أن متوسط حسابي (٢.٣٦) وهو أقل من المتوسط الافتراضي (٣)، وهذا يشير إلى أن الطلبة في جامعة الكويت أعتبروا أن قانون الصوت الواحد لا يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع الكويتي .
- بينت الدراسة وجود اتجاهات سلبية لدى الطلبة في جامعة الكويت حول قانون الصوت الواحد ومساهمته في تحفيز جميع أطياف المجتمع للمشاركة في هذه الانتخابات البرلمانية .
- بينت الدراسة أن قانون الصوت الواحد قد ساهم في تقليل دور القبائل الكويتية في الانتخابات البرلمانية متوسط حسابي (٤.٢٦).
- بينت الدراسة وجود حالة من عدم الرضا لدى طلبة جامعة الكويت عن قانون الانتخاب بمتوسط حسابي بلغ (٣.٦٣)، وأن قانون الصوت الواحد قد أدى إلى مقاطعة الانتخابات.
- أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الإنتخابية في الكويت على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي، حيث أن للنظم الإنتخابية سواء من حيث تلبيته لحاجات ورغبات الناخبين، وقدرته على التعبير عن الارادة الشعبية، وديمقراطيته، وملائمته للمجتمع الكويتي تأثير على السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي:

- من الأهمية بمكان التركيز على إيجاد توافق وطني حول قانون الانتخاب في دولة الكويت، بما يتناسب مع الظروف السياسية وتعزيز المشاركة السياسية، ونشر الديمقراطية.
- تعزيز إدراك الناخب الكويتي حول أهمية مشاركته في الحياة السياسية في دولة الكويت بما ينعكس على ظهور مجالس نيابية ديمقراطية تعزز النهج الديمقراطي في دولة الكويت.
- ضرورة تأسيس مؤسسة علمية بحثية للتنمية في الكويت تهدف إلى إرساء الممارسات الإنتخابية الصحيحة في دولة الكويت وإضعاف الولاءات العشائرية والطائفية والاثنية .
- العمل على خفض تأثير المتغيرات القبلية والطائفية والتركيز على توعية المواطنين بأهمية العوامل الديمقراطية كالبرامج السياسية الإنتخابية والعوامل الفردية للمرشحين مثل النزاهة والكفاءة.
- العمل على تعميق حس المواطنة لدى الناخب الكويتي من خلال البرامج الاذاعية والدينية التي تصب في مصلحة المواطن الكويتي والمجتمع الكويتي بشكل عام.
- أن يكون هناك تطبيق حقيقي وجدّي وواضح لدستور١٩٦٢، للتأكد من سلامة تطور الشعب في ثقافته الدستورية والقانونية ولكي يتيح المجال في التطور الديمقراطي الحقيقي.
- مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة والمواطنة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.
- العمل على إصدار قانون «الهيئة العامة للديموقراطية» والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الانفاق الإنتخابي، والدعاية والإعلام الإنتخابيين، التصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديموقراطية.
- تغليظ العقوبات في الجرائم الإنتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر المراجع

المصادر:

- ابن منظور (١٩٩٨). لسان العرب، الجزء الأول، دار صادر، بيروت .
- أوليفه دوهاميل - أيف مني (١٩٩٦). المعجم الدستوري. ترجمة منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- البستاني، معلم بطرس (بدون تاريخ)، محيط المحيط، قاموس مطول للغة العربية،، مكتبة لبنان، بيروت.
- بيلي، فرانك (٢٠٠٤). معجم بلاكويل للعلوم السياسية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث) الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث.
- سعيفان، أحمد(٢٠٠٤). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية. بيروت: مكتبة لبنان.
- صعب، حسن (١٩٧٦)، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت.
- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠٤). معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

المراجع العربية:

الكتب:

- الابراهيم، حسن (١٩٧٢). الكويت دراسة سياسية. الكويت: دار البيان للنشر.
- أبو راس، محمد الشافعي (١٩٧٤). التنظيمات السياسية الشعبية. القاهرة: عالم الكتاب.
- إسماعيل، عصام نعمة (٢٠٠٩). النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي (دراسة مقارنة). لبنان: منشورات زين الحقوقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أسيري، عبد الرضا (١٩٩٥). النظام السياسي في الكويت، ط٣، الكويت: مطابع الوطن.
- أسيري، عبد الرضا علي (٢٠٠٢)، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، الكويت: مطابع الوطن.
- إمام، محمد كمال الدين (١٤٠٣هـ)، النظرة الإسلامية للإعلام: محاولة منهجية، الكويت: دار البحوث العلمية.
- أمين، مصطفى (١٩٨٠). تحيا الديمقراطية، القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- بادي، بير تراند (٢٠٠١). التنمية السياسية. (ترجمة: محمد نوري المهداوي)، ليبيا: تالة للطباعة والنشر.
- بارة، سمير (٢٠٠٧). انماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه، دراسة ميدانية، الجزائر: جامعة الجزائر.
- الباز، داود (٢٠٠٣). حق المشاركة في الحياة السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- البحارنة، حسين محمد (١٩٧٣). دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها. بيروت: كتلة مؤسسة الحياة.
- بدوي، ثروت (١٩٨٩). النظم السياسية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- البرصان، أحمد (٢٠٠٠). الديمقراطيات في الوطن العربي. (محرر) محمد العليم، الجزء الأول، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- بسيوني، عبد الغني (١٩٨٠)، النظم السياسية وأسس النظم السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- البنا، عاطف (١٩٨٨). الوسيط في النظم السياسية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- جابر، سامية محمد (١٩٨٤)، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.
- الجاسم، عبد القادر (١٩٩٠)، الكويت مثلث الديمقراطية، الكويت.
- حاتم، محمد عبد القادر(١٩٧٣). الرأي العام وتأثيره بالإعلام والحملة. بيروت: مكتبة لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحسن، إحسان محمد (٢٠٠٨). علم الإجتماع السياسي. ط٢: عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- حسن، عبد الفتاح (١٩٦٨). مبادئ النظام الدستوري في الكويت. جامعة الكويت.
- حسن، عبدالفتاح (١٩٧٨). القضاء الاداري. الجزء الأول، قضاء الإلغاء. المنصورة: مكتبة الجلاء الجدية.
- حقيق، عواشة (١٩٩٣). الرأي العام بين الدعاية والاعلام. ليبيا: منشورات الجامعية المفتوحة.
- حلمي، عمر (١٩٨٨)، الانتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية. جامعة عين شمس: دار الثقافة الجامعية.
- الحلو، ماجد (١٩٨٩). الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- الحلو، ماجد (١٩٨٩). الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- الحلو، ماجد، (٢٠٠٣) القانون الدستوري: المبادئ الدستورية- الدساتير العصرية- الاحزاب السياسية، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- حمزة، عبد اللطيف (د.ت). الإعلام له تاريخه ومذاهبه، دار الفكر العربي.
- حويص، سليمان (٢٠٠٣)، الأنظمة الإنتخابية في الأردن. عمان: شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية.
- الخزرجي، عبد الإله مصطفى (١٩٨٤). تحليل لغة الدعاية. بغداد: مكتبة الشرق الجديدة.
- خزعل، حسين الشيخ (١٩٧٠). تاريخ الكويت السياسي. بيروت: مكتبة الهلال العربي.
- خليل، محسن (١٩٧١). النظم السياسية والقانون الدستوري. ط(٢)، القاهرة: منشأة المعارف.
- دويدري، رجاء وحيد (٢٠٠٠). البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية. دمشق: دار الفكر.
- رأفت، وحيد و إبراهيم، وايت (١٩٣٧). القانون الدستوري. القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رشتي، جيهان (١٩٨٥). الدعاية واستخدام الراديو في الحرب النفسية. دار الفكر العربي.
- الرشيدي، أحمد (١٩٩٣). محرر، مجموعة مؤلفين، الكويت من الإمارة إلى الدولة، الكويت: دار سعد الصباح.
- الزيات، عبدالحليم (٢٠٠٢). التنمية السياسية. عمان: دار المعرفة الجامعية.
- سراج، سعيد (١٩٨٦). الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- سرحال، أحمد (١٩٨٠). القانون الدستوري والأنظمة السياسية، بيروت.
- سعد، إسماعيل علي (١٩٩١). الرأي العام والإيديولوجية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الشاعر، رمزي (١٩٨٣). النظرية العامة في القانون الدستوري. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الشرقاوي، محمد و ناصف، عبد الله (١٩٨٤). نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، القاهرة: دار النهضة العربية.
- الشكري، علي يوسف (٢٠٠٤) مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، القاهرة: ايتراك.
- شيحا، إبراهيم (١٩٨٩)، القانون الدستوري، بيروت.
- الصالح، عثمان عبد الملك (١٩٨٩). النظام الدستوري والمؤسسات السياسية الكويت. الكويت.
- الصرعاوي، عبد العزيز (١٩٠٠)، الدستور الكويتي مع تمهيد لنشأة الكويت، الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع.
- الطبطبائي، عادل (١٩٩٢). الأزمات الدستورية، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي.
- العالم، صفوت (٢٠٠٥). الاتصال السياسي والحملة الانتخابية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبد اللطيف، حمزة (١٩٩٠). الاعلام والدعاية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبد اللطيف، محمد (١٩٨٩)، اجراءات القضاء الدستوري، دار النهضة العربية القاهرة.
- العتيبي، فواز (٢٠١٠)، الشعار الانتخابي بين الغرابة والطرافة وتأثيره على اراء الناخبين وقناعاتهم، وكالة الانباء الكويتية، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- علوان، عبد الكريم (١٩٩٩) النظم السياسية والقانون الدستوري، عمان: مكتبة دار الثقافة.
- عوض، السيد حنفي (١٩٩٩). السياسة والمجتمع: دراسات في علم الإجتماع السياسي. الإسكندرية: سودرن جرافيك.
- عيد، محمد بدري (٢٠١٣)، الانتخابات الكويتية: بين تواصل المسيرة الديمقراطية والاستقرار السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
- الغالي، كمال (١٩٧٢). مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ط (٣)، دمشق: المطبعة الجديدة.
- فهمي، عمر حلمي (١٩٨٨). الانتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية، جامعة عين شمس: دار الثقافة الجامعية.
- فوزي، صلاح الدين (١٩٨٥). النظم والإجراءات الإنتخابية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- القاضي، محمد كمال (١٩٨٧)، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- القاضي، محمد كمال (١٩٩٥). الحملة الانتخابية، دراسة نظرية وتطبيقية. القاهرة: دار النهر للطباعة.
- قلعجي، قدري (١٩٧٥). النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت. بيروت: دار الكتاب العربي.
- متولي، عبد الحميد (١٩٤٨). مشكلة إصلاح نظام الإنتخاب في مصر. الإسكندرية: مطبعة دار نشر الثقافة.
- متولي، عبد الحميد (١٩٨٥). نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، الاسكندرية، مصر.
- محمد علي، محمد فرغلي (١٩٩٨) نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه، دراسة تأصيلية وتطبيقية لنظام الانتخاب المحلي في مصر والدول العربية، دار النهضة العربية.
- محمد، خليل (٢٠٠٩)، تأثير الاعلام على البعد السياسي، بيروت: دار المعرفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد، سيد محمد (١٤٠٣هـ)، المسؤولية الإعلامية في الإسلام، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- مقلد، علي وسعد، عبد المحسن (١٩٨٠)، الأحزاب السياسية، ط٣، دار النهار، بيروت.
- مياي، ميشيل (١٩٨٠). دولة القانون مقدمة في نقد القانون الدستوري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- النقرش، عبد الله (١٩٩٢). التجربة الحزبية في الأردن. عمان: لجنة تاريخ الأردن.
- هلال، علي الدين (١٩٧٧)، السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني(١٩٢٣- ١٩٥٢)، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- باعباد، عبد العليم (٢٠٠٣). الطبيعة القانونية للانتخاب "دراسة تحليلية لمسيرة الانتخاب التاريخية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن
- بو طرفاس، محمد (٢٠١١)، الحملات الانتخابية – دراسة مقارنة بين لتشريع الجزائري والتشريع الفرنسي، جامعة منتوري، قسنطينة.
- رأس العين، أمينة (٢٠٠٣). السلوك الإنتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل ٢٠٠٤. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر، الجزائر.
- سميع، صالح حسن (١٩٨٨). الحرية السياسية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، الزهراء للإعلام العربي، ط(١).
- العجمي، ذهيبان (١٩٩٧)، القيود الواردة على حق التقاضي ومدى مخالفتها لنصوص الدستور، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الحقوق.
- المقاطع، محمد عبد المحسن (١٩٨٧)، دراسة للتجربة الدستورية في الكويت ١٩٦٢-١٩٨٦، اطروحة دكتوراه، المملكة المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدوريات والمجلات:

- أبو المجد، أحمد كمال (١٩٩٠). تعديل التشريعات المنظمة لإنتخابات أعضاء مجلس الشعب، جريدة الوفد.١٩٩٠/٧/١٥.
- أبو دهب، فتوح (٢٠٠١). التجربة الديمقراطية وخطوات الإصلاح السياسي. شؤون خليجية، العدد٢٥.
- بشارة، عبد الله (٢٠٠٠)، مأزق الديمقراطية في الكويت، صحيفة البيان ١٦٥٢، بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٣م.
- البغدادي، احمد (١٩٩٣)، الجذور الدستورية لمسيرة الديمقراطية في الكويت: ملاحظات اولية، الباحث، السنة١٢، العدد٦٠.
- بن عسكر، منصور عبد الرحمان (٢٠٠٧)، يتحدث عن علم السلوك الإنتخابي، جريدة الرياض، السعودية، ٢٠٠٤/١١/٣٠.
- سالم، نادية حسين (١٩٨٤)، التحليل العالمي للدعاية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٢).
- سعد، عبدو (٢٠٠٦)، استفتاءات الرأي العام في الكويت، صحيفة القبس الكويتية، الكويت.
- الشطي، اسماعيل (٢٠٠٣). الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد ٢٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الصالح، عثمان عبد الملك (١٩٨١)، الرقابة البرلمانية على اعمال الادارة في الكويت: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الحقوق، السنة٥، العدد٤.
- فؤاد، عبد الله، ثناء (٢٠١٢). القيمة السياسية والفلسفية للعملية الإنتخابية، مجلة الأهرام الديمقراطية، العدد ٤٦ .
- القباني، بكر (١٩٦٣). التكييف القانوني للانتخاب، بحث منشور في المجلة المصرية للعلوم السياسية، ع (٣٣)، ديسمبر.
- القباني، بكر (١٩٦٣)، التكييف القانوني للإنتخاب، بحث منشور في المجلة المصرية للعلوم السياسية، ع (٣٣)، ديسمبر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كرم، جاسم محمد، والعلي، جاسم محمد (٢٠٠٥)، تعديل الخريطة الانتخابية بدولة الكويت وأثره في السلوك الانتخابي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد ٣٣، العدد١، جامعة الكويت، الكويت.
- مجلس الأمة الكويتي، (٢٠١٣)، مجلس ... التغيير، جريدة الرأي الكويتية، الكويت.
- النهري، مجدي مدحت (١٩٨٨). الأنظمة الإنتخابية، جامعة المنصورة: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع(٣)، أبريل.
- وطفة، علي اسعد، (٢٠١٠)،" محددات السلوك الانتخابي وديناميات في دولة الكويت – قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت، العدد ٣٥٢، مجلد ٣٢، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

المواقع الإلكترونية:

- السعيدي، صالح (٢٠١٦). الكلمة للشعب الصناديق جاهزة وبانتظار الناخبين. نقلا عن الرابط: https://www.xn--kgbedgk4b6j.com/%
- شيخاني، ديندار (٢٠٠٨) الانتخابات نقلاً عن الرابط الالكتروني /dindar2008.blogspot.com
- عيد، محمد بدري (٢٠١٢)، "انتخابات مجلس الأمة الخامس عشر في الكويت: نهاية احتقان أم بداية أزمة؟"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢م.
- غانم، إبراهيم البيومي (٢٠١٤). الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث، نقلاً عن الرابط التالي:www.aljazeera.net.
- قاسم، جمال(٢٠١٤)، حصاد الكويت ٢٠١٣.... اقرار الصوت الواحد واستقالة الحكومة ابرز الاحداث، شبكة رؤية الاخبارية، القاهرة.
- كابد، عبد الله (٢٠١٣)، فتور حملات الانتخابات الكويتية وعزوف الناخب، الجزيرة نت، Aljazeera.net.
- مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت (٢٠١٢)، تنمية الوعي السياسي للناخبين وتركيزهم على برامج وسمات المرشحين، وكالة الانباء الكويتية" كونا"، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- موسى الشيخاني، المواطن والانتخابات وازمة المشاركة في العملية الانتخابية، موقع انتخابات مجلس النواب الأردني .
- وكالة الانباء الكويتية (٢٠١٢)، دراسة قانونية توصي بضرورة ان تكون الكويت دائرة انتخابية واحدة، الكويت.
- وهبة، عزة (٢٠١٤)، الأداء التشريعي للمجالس العربية (دراسة مقارنة)، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلاً عن الرابط التالي: / /http://www.pogar.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

- Debbasch, Charles,(1987). **Daudet,Yves:Lexique de Politique**, 4eme edn., Paris,Dalloz,1948).Bogdanor,Vernon:The Blackwell Encyclopedia of Political Institutions,(Oxford,Basil Blackwell.
- Denis McQuail, (1986). **Mass communication theory an introduction**, wtd, bristol,.
- **International Encyclopedia of the social Siences**, (1968). new york , Growell Collier & Macmillan Inc.
- Joweet, Grath S.& O'Donnell, Victoria. (1986). **Propaganda and Persuasion. Sage**, Beverly Hills: CA.
- Pascal Perrineau (2001). et dominique Régnée: **Dictionnaire du vote, Paris**, PUF.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

استبانة الدراسة

"بسم الله الرحمن الرحيم"

أخي الفاضل/أختي الفاضلة

يقوم الباحث بدراسة حول النظم الانتخابية وأثرها على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)، وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة آل البيت.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: معلومات شخصية:

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) في المكان المخصص لذلك:

١. **الجنس:** ذكر أنثى

٢. **العمر:**

٣. **مكان السكن:** داخل العاصمة خارج العاصمة

٤. **المؤهل العلمي:** ثانوية عامة بكالوريوس دراسات عليا

٥. **تشارك في الإنتخابات النيابية بشكل مستمر:** نعم لا

٦. **قوانين الإنتخاب في الكويت تلبي حاجات المواطن الكويتي:** نعم لا

٧. **قوانين الانتخاب تؤثر على مشاركتك بالإنتخابات:** نعم لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة
النظام الانتخابي :						
١.	قانون الانتخاب في الكويت عصري .					
٢.	قانون الصوت الواحد لا يتوائم مع طبيعة المجتمع الكويتي.					
٣.	تحفزك مرونة النظام الانتخابي المطبق إلى التصويت.					
٤.	تعيقك تعقيدات النظام الانتخابي المطبق من التصويت.					
٥.	إن ديمقراطية النظام الانتخابي الكويتي تدفعك إلى التصويت.					
٦.	إن شفافية و وضوح النظام الانتخابي يدفعك إلى التصويت.					
٧.	ترى أن النظام الانتخابي المطبق لا يمكنك من ممارسة حقك الانتخابي.					
٨.	ترى أن النظام الانتخابي غير عادل لذلك تمتنع عن التصويت.					
٩.	تدفعك نزاهة النظام الانتخابي و مصداقية الهيئة الانتخابية إلى التصويت.					
١٠.	النظام الانتخابي المطبق يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع و هو ما يدفعك إلى التصويت.					
١١.	ساهم قانون الصوت الواحد في تحفيز جميع اطياف المجتمع للمشاركة في هذه الانتخابات					
١٢.	ساهم قانون الصوت الواحد في تعميق دولة العدالة والمساواة					
١٣.	أضعف قانون الصوت الواحد من دور القبائل في الانتخابات .					
السلوك التصويتي للناخب الكويتي :						
١٤.	الانتخاب مسؤولية ويجب المشاركة في العملية الانتخابية .					
١٥.	تمتنع عن التصويت لعدم رضاك عن قانون الانتخاب					
١٦.	تعتقد ان قانون الصوت الواحد ادى الى مقاطعة الانتخابات					
١٧.	تدفعك الدعاية الانتخابية للمشاركة في الانتخابات.					
١٨.	الوعود و الإغراءات التي قدمها المرشحين دفعتك للتصويت.					
١٩.	البرامج الانتخابية لا تتوافق و طموحاتك جعلتك تمتنع عن التصويت.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠.	ظهور قضايا حساسة (كالتنمية – الأمن – الاستقرار) في البرامج الانتخابية دفعك إلى التصويت.					
٢١.	نزاهة وشفافية الانتخاب تعزز من قدرتك على ممارسة حقك الانتخابي.					
٢٢.	العشيرة عامل رئيسي في تحديد سلوكك الانتخابي.					
٢٣.	تشارك في الانتخابات بشكل مستمر تعبيراً عن انتمائك الوطني					
٢٤.	قاطعت الانتخابات التي جرت في ضل قانون الصوت الواحد					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق

رقم (٢)

مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة (٢٠ / ٢٠١٢)

المادة رقم ١

يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه النص التالي: تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس، على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها، ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد.

المادة رقم ٢

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به اعتبارا من انتخابات الفصل التشريعي الرابع عشر ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذه، ويعرض على مجلس الأمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com